

تيسير النحو العربي بين دراسات المُحدَثين وقرارات

المجامع اللغوية 00

(عرض ودراسة وتقويم)

إعداد: د/ حسين عثمان محمد الحكي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة جازان

ملخص البحث:

يعدّ هذا البحث من ضمن سلسلة الدراسات النحوية التي تعالج قضية (قديمة حديثة) تتعلق بالتجديد في علم النحو العربي. ويقتصر البحث على عرض الدراسات المعاصرة باتجاهاتها المختلفة التي ترمي إلى تيسير النحو وتسهيله، أو تطويره وإصلاحه، أو ربما إحيائه وبعثه من جديد .. وما توصلت إليه اللجان الوزارية والجامع اللغوية في شتى البلدان العربية من قرارات مجتمعية، وما اضطلعت به تلك الدراسات في سبيل تحقيق تيسير الدرس النحوي، وذلك من خلال الجلسات العلمية الساخنة التي كانت تعقدها، ومن خلال مئات البحوث والمقالات المنشورة على أعمدة مجلاتها، أو مجلات أخرى آنذاك كالمقتطف والرسالة والأزهر والهلال.. وغيرها.

ويسلط البحث الضوء على جهود ومحاولات المحدثين في مجال تيسير النحو العربي، بعيداً عن الأطروحات التجديدية التي تتجه إلى الدراسات اللغوية المستنبطة من دراسات غربية.

كما حاول الباحث أن يقوم بعرض هذه الدراسات ثم مناقشتها وتقييمها في ضوء معطيات هذا العلم الواسع، وبيان ما انتهت إليه هذه الجهود من نجاح أو إخفاق، والأسباب الراجعة إلى ذلك.

وأخيراً ذيل البحث بخاتمة تضمنت بعض الحلول والتوصيات التي يحسب الباحث أنه إذا أخذ بها ربّما تُحقّق واقعاً نحويّاً يتلاءم مع الدرس اللغوي المعاصر من جميع جوانبه، بإذن الله تعالى!!

Abstract

Simplifying Arabic Grammar

This study handles an ancient-modern grammarian issue which is the renewal of Arabic Grammar. It focuses on the modern researches that aim at presenting Grammar in a simple way, developing and correcting it. It reviews the decisions made by ministry committees, language associations in different Arabic countries, and the many articles published in different periodicals like Al-Muktataf, Al Resalah, Al Azhar, and Al Hilal. The researcher focuses on the efforts of modern linguists in simplifying Grammar away from the renewal calls based on Western studies. The researcher presents the totality of these studies stressing their failures and successes. Finally, the study concludes some recommendations to present and teach Grammar in a simple, modern, and effective techniques.

المقدمة :

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على رسوله المصطفى .. أما بعد :

فقد وجدت اللغة العربية في مختلف فروعها تردّيًا أدى بها إلى الحضيض في أواخر الخلافة العثمانية، وما كان يفرضه المستعمر على البلدان العربية من تعلّم لغته، فكثرت الصيحات والدعوات على اختلاف مناهجها واتجاهاتها مطالبة بالتغيير والتطوير، و ظهر من تلك الدعوات نزعة نشدت التسهيل والتيسير في قواعد العربية، ففي أوائل العصر الحديث - كما يحلو لبعضهم أن يسميه تجاوزًا (عصر النهضة)- نلحظ أن قضية تيسير النحو العربي تعود جذعًا بعدما تجاوزها العلماء القدامى، وينبيري لإثارتها جلة من علماء هذا العصر.

حيث نادى عدد غير قليل بضرورة تجديد النحو العربي من أمثال: رفاة الطهطاوي، وجرجس الخوري، وعلي مبارك، وقاسم أمين، ويعقوب عبد النبي، وطه حسين، وأحمد المرصفي، وعبد الله فكري، وحفني ناصف، وعلي الجارم، ومصطفى أمين، وإبراهيم مصطفى، وأحمد برائق، وأمين الخولي، وشوقي ضيف، وإبراهيم أنيس، وتمّام حسان، وأحمد المتوكل.. في مصر، وغيرهم في بقية الأقطار العربية.

واضطلعت لجان وزارية ومجامع لغوية في القاهرة ودمشق وبغداد والأردن والرباط بجهد في سبيل تحقيق التيسير للنحو العربي، بعدما استتفرتها تلك الصرخات والنداءات، وذلك من خلال الجلسات العلمية الساخنة التي كانت تعقدها، ومن خلال مئات البحوث والمقالات المنشورة على أعمدة مجلاتها، أو مجلات أخرى آنذاك كالمقتطف والرسالة والأزهر والهلال.. وغيرها.

ويهدف هذا البحث إلى عرض الدراسات الحديثة المنادية بتيسير النحو، أو إحيائه، أو تجديده، أو تطويره، أو إصلاحه، وسرد خلاصة القرارات الجمعية اللغوية المعاصرة المعتدّ بها في هذا الشأن، ثم مناقشة ذلك وتقويمه من خلال معطيات هذا العلم الواسع، وبيان ما انتهت إليه هذه الجهود والمحاولات من النجاح والإخفاق.. وأختم البحث بوضع التوصيات الملائمة، مع المحاولة لإيجاد واقع نحوي يتناسب مع درس اللغوي المعاصر، وإقناع الدارسين بجذواه؛ ليتصلوا به، ويتفاعلوا معه تعلمًا وتعليمًا، وتدوّنًا وإبداعًا، إن شاء الله تعالى!!

وأعلم علمًا جازمًا أن قضية تيسير النحو وتجديده موضوع تناوله الباحثون قديمًا وحديثًا بالدراسة والتحليل، ولكن من خلال ما وقفت عليه من كتب أو أبحاث تتفق مع دراستي في تناول هذه القضية أحسب أنني في بحثي هذا أختلف عنها في طريقة الطرح، ومعالجة الموضوع، وتناول معظم ملامحاته، مقتصرًا فيه على ما أثير من دعوات تيسير النحو وتجديده في العصر الحديث، بعيدًا عن النظريات المستجلبة، والاتجاهات التجديدية المستوحاة من الثقافة اللغوية الغربية، التي تتنافى ولغتنا العربية، ولا تكاد تنسجم مع طبيعة الدرس النحوي.

ومع ذلك لا أدعي أنني سأتي بكلّ جديد، بل أنا بشر قد يندّ عني ما يندّ عن الباحث الإنسان، على الرغم من أنني بذلت في هذا البحث ما استطعته من جهد، والكمال لله وحده.

ومن ظنّ ممّن يلاقي الخطوبَ بالأُصابِ فقد ظنَّ عجزًا

واقترضت خطة البحث أن يشتمل - بعد المقدمة - على ما يأتي :

التمهيد: تناول الأسباب الداعية لتيسير النحو وسرّ صعوبته وتعقيده.

المبحث الأول: دراسات تيسير النحو عند المحدثين.

المبحث الثاني: أبرز مظاهر الاتفاق والاختلاف في الدعوة إلى تيسير النحو

قديمًا وحديثًا.

المبحث الثالث: قرارات المجامع اللغوية المعتبرة حول تيسير النحو.

المبحث الرابع: الدراسة والتقويم.

ثمّ الخاتمة: وفيها عصارة البحث وخلاصته، محتوية على مجموعة من

الحلول والتوصيات..

التمهيد :

لم يتعرض أيًا من جوانب اللغة العربية للنقد والاثهام كما تعرض له النحو العربي، فقد هُوجم علماءه وسُفِّهت قواعده، ووُصِّمَت كتبه بأقبح الصفات. فقد عزا الدكتور شوقي ضيف عجز العربي وقصوره في لغته إلى "النحو الذي يقدّم للناشئة والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفرعاته"⁽¹⁾.

ورمى إبراهيم مصطفى النحويين بأنهم جنوا على النحو إذ ضيقوا حدوده، وسلكوا به طريقًا منحرفًا إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرًا من أحكام الكلام وأسرار تأليف العبارة⁽²⁾.

وذهب عبد العزيز فهمي إلى أبعد من ذلك حين جعل مشقة دراسة النحو العربي تحمله "على الاعتقاد بأن اللغة العربية من أسباب تأخر الشرقيين؛ لأن قواعدها عسيرة ودرسها مضلل"⁽³⁾.

كما تمنى طه حسين بعد أن وصف الإعراب بأنه مخيف جدًا.. أن يبرأه الله من عقابيل رفع الفاعل بالضمّة، وبنائه على السكون يومًا ما⁽⁴⁾. وكتب زكريا أوزون كتابه "جناية سيبويه : الرفض التام لما في النحو من أوهام".

وكتب أحمد درويش كتابه: "إنقاذ اللغة من أيدي النحاة". ورأى المعتدلون ضرورة المراجعة، يقول أحمد حسن الزيات: "وأول ما يجب على المجمع أن ينظر فيه هو توجيه القائمين على تعليم العربية إلى إصلاح الطريقة التي تعلّم بها اللغة، فإنها لا تزال تعلّم باعتبارها ألفاظًا مفردة وقواعد مجردة لا تتصل بالعقل ولا بالنفس ولا بالحياة"⁽⁵⁾.

وهو ما أكدّه الدكتور عبد الرحمن السيّد في قوله: "وقد اتفق الفريقان - الراضون والناقدون - على أن هذا النحو قد تجمّد وبقي على وضعه القديم، ولم يحاول علماء اللغة العربية تغييره أو وضع بديل له، مع أن أحدًا لا يشك في أن هذه اللغة قد أصابها ما أصاب غيرها من تغير، وقد اختلفت وسائل الناس وأساليبهم في التعبير عن مطالب حياتهم"⁽⁶⁾.

وفي هذا إشارة إلى أن هناك شبه إجماع من المشتغلين بالدرس النحوي والقائمين على شؤون التعليم على أن في علم النحو صعوبة وجفافًا يحول دون التعلم

السليم، وفيه بعض الغموض مما أدى إلى نفور بعض الدارسين منه وضيق صدورهم به.

وما دامت عملية تيسير النحو مطلبًا مُلِحًا، والعودة به إلى ما يجب أن يكون من قرب التناول وسهولة المآخذ، فلا بد لنا من أن نعرف الأسباب التي كان لها أثرها فيما انتهى إليه علم النحو من صعوبة وتعقيد، وأبرز هذه الأسباب⁽⁷⁾:

1- حرص النحويين على أخذ اللغة من المصادر التي رأوها سليمة ونقية، بعيدة عن مظنة التحريف، والخطأ. فقد كانوا يفخرون بأنهم يأخذون من العرب البوالين على أعقابهم، وعن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وقد نظروا إلى هذه القبائل نظرة اعتداد وتسليم بكل ما جاء عنها، فبالغوا في النقل عنهم حتى إنهم اعتدوا أحيانًا بالبيت الواحد، وبشطر البيت الواحد، وبشطر البيت الذي لا يعرف باقيه، مما أدى بهم إلى أن يصفوا بعض ما جمعه بأنه شاذ، أو نادر، أو ضعيف، أو قليل، أو ضرورة، في الوقت الذي كان لهم غناء في اتخاذ القرآن الكريم والحديث النبوي الصحيح، وما اتفق عليه الرواة من روائع الشعر والخطب والوصايا مثلًا يحتذى به، وأنموذجًا يقتدى، فلو سلكوا هذا المسلك القريب لخلصوا النحو من الأساليب الشاذة، ومن كثير من الحشو، ولأبعدوا عنه كثيرًا من عوامل التعقيد والتلبس.

2- ظهور الدراسات الفلسفية المنطقية وأثر صبغتها على الدراسة النحوية، الأمر الذي جعل النحاة يبعدون عن واقع اللغة وعن صرف الهمة إلى الأساليب العربية إلى نهج عقلي يفترض المسائل ويحللها، وبيتدع العلة ويضرب في متاهاتها، مما أدخل في علم النحو ما ليس منه كاستعمال البسيط، والمركب، والتسلسل، واجتماع الضدين، إلى غير ذلك من مصطلحات المتكلمين، مما لا فائدة منه، ولا أثر ملموس، يترتب على الإمام به.

3- الإغراق في التعليل، والتشعيب فيه، حتى داخل عالم الافتراض، والحدس، والتخمين، وانتهى بهم الأمر في كثير من المواضع إلى التعسف والتكلف، مما سبب تنفير الدارس من درس النحو وتعلمه، وذلك على نحو قولهم في

علة وجود النون في المثنى والمجموع جمع سلامة: بأنهما لحقتهما عوضًا عما فاتهما من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة نظرًا إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظرًا إلى التعويض بها عن الحركة، وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان، ومررت بالمهتدين. وأنها كسرت في المثنى على الأصل في التقاء الساكنين، ثم خولفت الحركة في الجمع طلبًا للفرق، وجعلت الفتحة طلبًا للخفة.

4- اهتمامهم بموضوع العامل، واحتفاؤهم به، ومبالغة بعضهم في التفنن فيه، وبالتالي تفرقهم شيعًا واختلافهم في كنهه، مما ترتب عليه أن رأى عدد من الدارسين أن الخير في إلغاء نظرية العامل، وأن تخلص النحو منها فيه خير كثير، وتخلص للنحو من عناء كبير. على حين لو أنه نُظِرَ إلى العامل والقصد منه كما نظر إليه واضعو اللغة؛ لما وصل الأمر إلى الخصومة والخلاف. ففكرة العامل بريئة من كل ذلك، وكان الهدف منها التقريب والتيسير على الدارسين؛ حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى، وما يترتب على ذلك من ضبط حاصل لهذه الألفاظ.

5- كثرة أقوالهم واختلافاتهم في تقدير إعراب بعض الألفاظ، أهي معربة بالحروف، أم بالحركات والحروف إشباع لها؟ أم أن الحروف دلائل إعراب؟ أم أن انقلابها هو الإعراب؟ وهل هي معربة من مكان أو هي معربة من مكانين؟ فركزوا عليها جهودهم، وفرعوا فيها، وفتقوا، وتحيلوا، حتى غلب على ظنّ بعضهم أنها من الأهمية بمكان.. وهي في الحقيقة لا تنفيد قليلًا ولا كثيرًا، فالحروف موجودة، وهي لا تؤدي وظيفتها، وسواء اتفقوا أم اختلفوا فلن يغيروا شيئًا منها.

6- التوسع في دراسة بعض الأدوات والمفردات، كالبحث فيها أبسيطة هي أم مركبة؟ وكالبحث في بعض تراكيب جموع التكسير للمفردات المختلفة، ونحو ذلك مما يضعونه من ضوابط ومعايير ليست قاطعة في الدلالة، كما أنها

ليست جامعة للمفردات؛ لذا كان من الأولى أن تتحى هذه الأساليب عن دراسة النحو، وأن توضع حيث يجب أن تكون، لا أن يحشر بها المناهج، وتتقل بها المادة العلمية.

7- وجود ما يسمى عند بعضهم بالتمارين غير العملية، والصيغ المفترضة التي لم تتكلم بها العرب، ولم تعرفها لغتهم، مما لا يزيد الذهن إلا عناء، ولا النحو إلا صعوبة وتعقيداً..ومن يتصفح هذه المؤلفات الكثيرة يعجب من الجهد المبذول فيها حقاً، غير أنه يضلّ وسط هذه الآراء الجدلية النظرية، التي لا تفيد كثيراً في الدرس النحوي، والابتعاد عن الواقع اللغوي إلى الافتراض⁽⁸⁾.
لعل هذه أبرز الأسباب التي أثّرت على علم النحو سلبيًا، فجعلته صعبًا غامضًا عند الكثير من الدارسين قديمًا وحديثًا، ويضاف إليها اعتداد النحويين بمبدأ التأخير والتقديم، وحيث يكون أحد هذين واجبًا أو جائزًا، فضلًا عما أولعوا به من التقدير والحذف، وانتحاء سمت علماء الكلام في التعليل والمصطلحات.
ولا نستغرب من ابن جني في كلامه - وهو يلحق علل النحويين بعلل المتكلمين ويرجحها على علل المتفهمين- فيقول: "اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاق المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين"⁽⁹⁾.

لذلك شاعت مصطلحات علم الكلام في كتب بعض النحويين، مثل: منزلة بين المنزلتين، والدور، والسبر، والتقسيم، والمعارضة، والتناقض، والتعارض، والأصل، والفرع، وترافع الأحكام، والسبب، والاستدلال، والعكس، والنظير، وغيرها⁽¹⁰⁾.

المبحث الأول: دراسات تيسير النحو عند المحدثين

لقد تراوحت دراسات تيسير النحو في العصر الحديث بين الإلغاء والاستبدال والترميم الجزئي في إطار النظرية النحوية العربية، وبين استثمار النظريات الحديثة لإعادة بناء النحو العربي على أسس شبيهة بما بنت عليه اللغات الطبيعية أنحاءها، كما تراوحت بين العلمية والموضوعية، وبين العدائية والانفعالية، وقد جمعت حقًا وباطلاً، وهوجم النحو بما فيه وبما ليس فيه، وحملت عليه أوزاره وأوزار غيره.

وكان مسرح عملياتها: علم النحو وقواعده، ومؤلفات النحو، ومناهج الدرس النحوي..

ولعلّ أبرز هذه الدراسات تكمن في الأطروحات الآتية:

أولاً: (إحياء النحو) عند إبراهيم مصطفى، وأتباعه:

يأتي في مقدمة الدراسات الحديثة المنادية بتيسير النحو العربي ما دونه الأستاذ إبراهيم مصطفى في مشروعه الذي ضمنه كتابه الموسوم بـ (إحياء النحو) وفيه دعا إلى إلغاء بعض أبواب النحو والاكتفاء بأبواب عيّنهما، وحدّد لها الأطر، إلى جانب بعض الآراء الجزئية التي خالف ما استقر عليه عرف الدارسين في أبواب كثيرة.

وإليك بعض ما ورد في كتابه من نصوص تفصح عن جهده واتجاهه:

1- يقول في تقديم الكتاب: "هذا بحث من النحو عكفت عليه سبع سنين وأقدمه إليك في صفحات، سبع سنين.. صدقت فيها الاعتكاف إلى النحو وإلى ما يتصل بمباحثه، وأضعت له من حق الصديق والأهل والولد والنفس جميعاً" (11).

2- ويقول: "كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً.. ولكن أملاً كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إضر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية" (12).

3- ويقول في موضع آخر: "بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية، فألف أبو عبيدة بن معمر بن المثنى (ت208هـ) كتاباً في مجاز القرآن، حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو غيرها، وكان باباً من النحو جديراً أن يفتح، وخطوة في درس العربية حريّة أن تتبع الخطة الأولى في الكشف عن علل الإعراب، ولكن النحاة - والناس من ورائهم - كانوا قد شغلوا بسببويه ونحوه، وفتتوا به كل الفتنة" (13).

4- أسقط باب (العطف) ونصّ على ذلك بقوله: "وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يعدّ من التوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه..

والذي حمل النحاة على أن يجعلوا للعطف بابًا خاصًا هو فلسفتهم في العامل، وذلك أن مثل : (قام زيدٌ وعمرو) رفع فيه الفعل فاعله، واستوفى عمله عند الاسم الأول، ولا يعمل الفعل إلا رفعًا واحدًا.. فكان حتمًا أن يجعلوا رفع الاسم الثاني من سبيل الإتيان للأول⁽¹⁴⁾.

5- يرى أن النعت السببي أخذ إعرابه بالمجاورة، كما في قولهم: "هذا جُحْرٌ صَبِّ خَرِبٍ"، فهذا المثال الشاذ جعله أصلًا للنعت السببي⁽¹⁵⁾.

6- اسم (لا) النافية للجنس ليس بعده خبر، ولا شيء يتحدث به، فقول: لا صَيْرٌ، ولا بَاسٌ، ولا فَوْتٌ، فيتم الكلام، ويقدر النحاة الخبر محذوفًا، أي: موجود أو حاصل، وهو لغوٌ، لا يزيد تقديره في المعنى شيئًا⁽¹⁶⁾.

7- في منع الصرف رأى أن التتوين علامة التثنية، وحذف علامة التعريف، ثم حاول أن يتكلف التعريف في الصفات التي منعت الصرف، وفي صيغ منتهى الجموع، وألف التأنيث المقصورة والممدودة، وكانت كل محاولاته مرتكزة على الحدس والتخمين، كما حاول أن يخلق التثنية في الأعلام المنونة، فقال: العلم إذا عيّن تمام التعيين وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التثنية⁽¹⁷⁾. وقال أيضًا: الأصل في العلم أن لا ينون، ولك في كل علم أن لا تتنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التثنية إذا كان فيه معنى من التثنية⁽¹⁸⁾.

8- (الخبر) عنده من التوابع، إذ يقول: "ويجب أن نزيد هنا تابعًا، هو أهم من الأقسام السابقة كلها وأولها أن يذكر في باب التوابع، هو باب الخبر .."⁽¹⁹⁾.

وكأن الأستاذ إبراهيم مصطفى أحس أن مشروعه المائل في كتابه هذا لم يحدث أثرًا فعالًا في الدراسات النحوية، فاتجه إلى زملائه مفتشي اللغة العربية آنذاك، وأوحى إليهم أن يؤلفوا كتبًا أخرى في النحو الجديد تؤثر التعبير بالمسند والمسند إليه، وتترك التعبير بالمبتدأ أو الخبر، والفعل والفاعل، فاستهوى نداؤه مجموعة من العلماء، ألفوا كتبًا سارت على هذا النهج، ثم خرجت بثلاثة أعمال رئيسة تدعم الاتجاه الجديد؛ لإحياء النحو العربي:

1- الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة محاضرات أقيمت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية.

2- تحرير النحو العربي: كتاب اجتمع على صنعته ثمانية، يتصدرهم الأستاذ إبراهيم مصطفى وعميد مفتشي اللغة العربية.

3- النحو المنهجي: استقل بتأليفه عميد مفتشي اللغة العربية الأستاذ محمد أحمد برائق.

ولعميد المفتشين هذا آراء شطح فيها كثيرًا، وتحامل على النحو والنحاة بغير جناية سوى غيظ دفين ملأ قلبه، فهو يتمنى على الله أن يأتي اليوم الذي ينادى فيه بإلغاء علم النحو - الهين في نظره - وإحراق كتبه.

قال في محاضراته: "ونحن لا نرمي من وراء هذا التيسير التهوين في علم النحو، وإن كان هينًا، ولكننا نرمي إلى تأليف قلوب التلاميذ، ولعلي لا أغضبكم إذا قلت لكم: إنني أتمنى على الله اليوم الذي أنادي فيه بإلغاء علم النحو وإحراق كتبه" (20).

والعجب أنه في كتابه (النحو المنهجي) ادعى أن النحويين لا يعرفون من أسلوب التعجب إلا الباب التقليدي الذي هو باب (ما أفعله، وأفعل به) ثم قال: "ولست أريد أن أهدر صيغة (ما أفعله، وأفعل به)، ولكن أريد أن أقدم للمتعلمين إلى جانبها قول الله تعالى: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)) (21)، وقول عنتره:
للهِ دَرٌّ بَنِي عَبْسٍ!! لقد نَسَلُوا
من الأكارم ما قد تَسَلُّ العَرَبُ

وقولهم: وإها لك!! والله دره فارسا!! وهكذا، نجد كثيرًا من الأمثلة في الأساليب الأدبية تفيد التعجب، ولم يعرض لها النحاة، ودراستها للبادئين أولى (22).

وعلم الله أن النحويين لم يقصروا كما زعم العميد، ففي كتاب التوضيح لابن هشام: " هذا باب التعجب، وله عبارات كثيرة، نحو: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ))، سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس!!، لله دره فارسا!! والمبؤب له في النحو اثنتان.. (23).

وزاد الأشموني "لله أنت!!، يا جارتا ما أنت جاره!!، وأهّا لسلمى ثم وأهّا
واها!!" (24).

فالتعجب عند جمهور النحويين له باب قياسي (ما أفعلُهُ، وأفعلُ به) وألفاظ
سماعية وهي كثيرة، منها ما أشار إليها حضرة العميد المفتش.

ثانياً: الدراسة النقدية عند الدكتور عبد الرحمن أيوب:

تعدّ هذه الدراسة حلقة أخرى في سلسلة التيسير في النحو العربي، وكانت من
صنيع الدكتور عبد الرحمن أيوب، حيث أخرج كتاباً سماه (دراسات نقدية في النحو
العربي). قدّم لهذا الكتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى، ففاخر به، وقال: "هذا مطلع فجر
واضح الإسفار، يضيء نوره مناهج البحث اللغوي العربي، ويشرق من ناحية كلية دار
العلوم.. منهج بارع جديد في البحث النحوي، مكن لصاحبه ما لم يهياً لكثير غيره
من الباحثين في علوم العربية". ثم تكلم عن أطوار تجديد النحو فقال: "تجديد تمثل
في تقريب النحو وتيسيره، وتخليصه من الجدل اللفظي، وأوضح عمل له عمل
المرحوم حفني ناصف وزملائه، وتجديد تمثل في اصطناع طرق التربية وسبل البيان
والعرض، وكان أوضحه عمل الأستاذ الجارم وزميله، وتجديد تمثل في تغيير مناهج
البحث النحوي، وطرق رسم القواعد، كانت منه بوارق، وأضحها بارقة وأحفلها بالأمل
ما يقوم به الدكتور أيوب في هذا الكتاب" (25).

كان مضمون كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب ثورة عامة على النحاة، وفي
فورة غضبه رسم للنحويين صورة شوهاء، على حدّ قول الشاعر:

شَوْهَاءُ خَلَقْتُهَا فِي وَجْهَهَا نَمَشٌ فِي عَيْنِهَا عَمَشٌ فِي سَاقِهَا حَمَشٌ (26)

والمأمل في دراسة الكاتب الناقد يلحظ الآتي:

1- من الطريف في نقد الدكتور أنه اتهم نحائنا بسرقة النحو اللاتيني، فهذا النحو
العربي الذي مضت عليه قرون وقرون ليس نَحْوًا عربيًا وضعه نحاة العرب،
وإنما هو نَحْوٌ أجنبي فُرض على العربية فرضًا، قال في مقدمة كتابه: "كان
همّ كل مؤلفي قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتيني ... " (27). وأعجب
من هذا وأغرب أن يزعم الدكتور أيوب أن للاستعمار إصبعا في فرض النحو
اللاتيني على العربية، كما نصّ على ذلك في مقدمته أيضا (28).

وقد ارتكز على دعواه هذه بمجموعة أدلة، هي هذه الكلمات:

أ- تقسيم النحاة للكلمة (اسم، وفعل، وحرف) متأثر بتقسيم أفلاطون⁽²⁹⁾.

ب- تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول أخذه النحويون من أرسطو⁽³⁰⁾.

ت- تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية تقسيم مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية⁽³¹⁾.

2- في حديثه عن الإلغاء والتعليق تكلم عن العلل المنطقية ثم قال: هل يحكم النحاة هذا المنطق؟ إن أمثلتهم التي ذكروها في الأشموني وابن عقيل ليست من أقوال العرب المأثورة ولا من أشعارهم⁽³²⁾.

3- يؤرخ الدكتور للجملة فيقول: "وقد مرت الجملة النحوية في دورين: أما المبكر منهما فلم يفرق بين نوعها الفعلي ونوعها الاسمي تقريباً حاداً، بل اعتبرها كما اعتبرها البلاغيون إسناداً مكوَّناً من مسند ومسند إليه، وكان سيبويه إمام النحويين ممن قال بهذا. وأما الدور المتأخر فقد انفصلت فيه الجملة الاسمية عن الفعلية، وبُوتت الأحكام لكلٍ منهما، وفُصِّلت على ما ترى بين أيدينا اليوم"⁽³³⁾.

4- قال: "ولم يواجه النحاة الأول ولا علماء البلاغة هذه الصعوبة عندما استعملوا لفظ مسند إليه، وهو مصطلح لا يشير إلى وجود لفظ يدل على حدث، كما لا يشير إلى موضع خاص في الجملة، ولو حافظ النحاة على هذا الاصطلاح، وتجنبوا الاصطلاحات ذات الدلالة القاموسية القوية؛ لما ألبس عليهم الأمر هذا الإلباس"⁽³⁴⁾.

وقال في موضع آخر: "ولعل من سوء الحظ أن أطلق النحاة لفظ (فاعل) على الركن الاسمي للجملة الفعلية، فقد أضاف ما في هذه الكلمة من دلالة قاموسية صعوبة لا لزوم لها"⁽³⁵⁾.

5- تشكك الدكتور في أن الضمير معرفة فقال: "وضمير المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة، وهي من أعرف المعارف لا تدل على معين، فكلمة (أنا) و (أنت) تصلح لي، ولك، ولأخي، ولأبي، ولأمي، بل وللدلالة على ملايين المتكلمين"⁽³⁶⁾.

وفات الدكتور أن الضمير كما قال النحويون : كليّ وضعًا جزئيّ استعمالًا، لفظة (أنا) تصلح لكلّ متكلم مفردًا مذكرًا كان أو مؤنثًا، ولكنها في الاستعمال لا يراد منها إلا معيّن، إذا قلتُ مثلًا: أنا حاضرٌ ، فأنا لا يراد بها أحد سواي، ولا تطلق على غيري.

والدكتور أيوب لم يطعن في النحو العربي وحده، وإنما تناول الثقافة العربية كلها بالطعن والنقد اللاذع ، قال في المقدمة: " فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالقاعدة "(37).

وتوالت الدراسات - بعد ذلك - متخذة موضوع تيسير النحو مائدة للنقاش والتحليل، وتختلف من حيث القوة والعرض، وإيجاد البديل، وطرح العوض، ويزامن ذلك دعوات وأطروحات، فهناك دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية على اختلاف جزئياته، ودعوات مشابهة إلى إلغاء أبواب نحوية أو إصلاحها ، سيطرق لها البحث لاحقًا.

ثالثًا: التجديد عند الدكتور شوقي ضيف :

يُبعث مشروع التيسير بثوب جديد في عام 1977م على يد الدكتور شوقي ضيف صاحب ابن مضاء ورفيق منهجه الداعي إلى تخليص النحو العربي من كثير من شوائبه، فقد طوّر هذه المرة مشروعه، الذي تقدّم به قبلُ للمجمع اللغوي بالقاهرة، برسم إطار لتنفيذ التيسير المقترح في كتابه الموسوم بعنوان (تجديد النحو)(38).

وقد وضع الدكتور شوقي في كتابه أسس تجديد النحو بدأها بإعادة تنسيق أبواب النحو، حيث رأى من التيسير حذف بعض الأبواب، وإدماج بعض الأبواب المتشابهة في رأيه، وإلغاء أنواع من الإعراب، وترك إعراب بعض الكلمات والاكتفاء بالأمثلة في بعض الأنواع، ورجا أن يكون قد حقق الأمل الذي طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد(39).

وإليك أخي القارئ أمثلة على ما ورد من مضامين التيسير في كتاب الدكتور شوقي (تجديد النحو) تبين اتجاهه الجديد في وضع نحو جديد:

- 1- حذف باب (كان وأخواتها)، حيث رأى أنها تمثل خلافاً كبيراً في الجملة الفعلية فرضته مدرسة النحو البصرية. والخروج من هذا الخلل سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، وذلك بإعراب المنصوب بعدها على أنه حال. والفعل من باب (كان) فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة، التي لا تكاد تحصى في العربية، والاسم المرفوع بعدها فاعل مرفوع⁽⁴⁰⁾.
- 2- حذف باب الأدوات العاملة عمل ليس: (ما) و (لا) و (لات)، قال: (وطبيعي أن يحذف)، وأعرّب المنصوب بعدها على نزع الخافض؛ لأن الخبر بعد (ما) يأتي كثيراً مجروراً بالباء الزائدة⁽⁴¹⁾.
- 3- بعد أن عدد صور باب الاشتغال رأى أن يكتفى منها بصورة واحدة هي المماثلة ل: (الكتاب قرأته)، ثم رفض الباب كله، ورأى أن النحو غني عن هذا الباب⁽⁴²⁾. مع وجود أمثلة له في القرآن الكريم مثل قوله تعالى في سورة النحل آيتا (5.4): ((خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ))، وفي سورة الحجر الآية (26): ((وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ))، وفي سورة القمر الآية (49): ((إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)).
- 4- ألغى باب التعجب، ونقل الصيغة الأولى إلى باب التمييز، والثانية إلى فعل الأمر⁽⁴³⁾.
- 5- حذف باب الترخيم؛ لأنه في رأيه لهجة عربية قديمة، وأصبحت الآن مهجورة⁽⁴⁴⁾.
- 6- قال بعد ذلك: " ويتضح من هذا التنسيق في الكتاب لأبواب النحو أنه حذف منها ثمانية عشر باباً، هي: باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنارع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم التفضيل - باب التعجب - باب أفعال

المدح والذم - كنايات العدد - الاختصاص، واكتفى بإعراب هذه الصيغ الست في باب التمييز - التحذير - الإغراء - الترخيم - الاستغاثة - الندبة (45).

7- ألغى الإعرابين: التقديري والمحلي (46).

8- رفض بعض صور المفعول معه، وادعى أنها من افتراضات النحاة،

واكتفى في المفعول معه بصورة واحدة، وبالتمثيل لبقية الصور (47).

وهذا غيظ من فيض مما ورد في كتاب الدكتور شوقي ضيف من إلغاء، وإضافة وإدماج، وتعريفات جديدة، وأطر مبتكرة، واختزال لبعض المسائل النحوية، إضافة إلى تهكم وإقلال من شأن وضع النحو العربي القديم.

وقد رأى الدكتور أنه بهذا الجهد والتفكير إنما يقدم منهجاً ذا عرضٍ حديثٍ على أسس قويمية، تصفيه وتجعله داني القطوف للناشئة، حتى لا يتشتت الدارس للنحو العربي في كثرة من الأبواب والعقبات توهن قواه العقلية.

الأمر الذي لم يُسلم به للدكتور، وقد كثرت حول كتابه المآخذ والملحوظات، حتى حدا الأمر ببعض الباحثين أن يقسو عليه في الحكم بأنه كتاب غير صالح في نهجه وتبويبه ومادته؛ ليكون عتاداً يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي؛ ليضعوا على أسسه كتباً لهم، كما كان يرجو مؤلفه (48).

رابعاً: أطروحات مختلفة تدعو إلى تيسير بعض القضايا الجوهرية في النحو العربي:

هناك بعض النظريات والأطروحات العلمية عرضت لبابٍ أو أكثر من أبواب النحو، ورأت فيما تناولته بعض الصعوبة والغموض، وحاولت أن تستدل على ذلك بالواقع اللغوي الحديث، وما يلاقيه المتعلم من عناء ومشقة في الدرس النحوي...

وأكتفي بعرض قضيتين من القضايا النحوية التي طال ودار حولها النقاش

والمقترحات المتجهة نحو التيسير والتطوير النحوي :

أولاً: قضية الإعراب :

الإعراب معروف في علم النحو قديماً وحديثاً، وهو تلك الظاهرة الواضحة في اللغة العربية التي تتناول أواخر الكلمات بالتغيير في الحركة أو الحرف، وهي غالبية على اللغة العربية، واضحة فيها تكاد تتميز فيها (49).

ويكاد علم النحو أن يختص بدراسة هذه الظاهرة إضافة إلى قسيمتها ظاهرة البناء التي يلزم فيه آخر الكلمة بحالة واحدة.

ولأهمية هاتين الظاهرتين: الإعراب والبناء في علم النحو العربي، نجد بعض المؤلفين قد اتخذ منهما وأحكامهما أساساً لتصميم مؤلفاتهم النحوية، فقسّموا المباحث إلى المبنيات والمعربات، ثم فصلوا أنواع كلّ منهما. وقد شاع هذا المنهج في التأليف بين النحاة ابتداء من القرن السابع الهجري تقريباً⁽⁵⁰⁾.

وعلى الرغم من أهمية الإعراب وشهرته في علم النحو، إلا أنه كان أكثر تعرضاً للدراسة المعاصرة، وخلق المشاكل حوله على وجهات متباينة بقصد التيسير أو التجديد، جاء ذلك على الشكل الآتي:

1- الإعراب والدعوة إلى تسكين أواخر الكلمات:

لقد حاول كثير ممن تعرضوا لدراسة مشاكل النحو العربي أن يحصروا هذه المشاكل في الإعراب، ورأوا أن في التخلص منه بالتسكين قضاء على أكبر صعوبات النحو.

ولعل من أقدم من هاجموا الإعراب جرجس الخوري في مقال له بعنوان: (العربية وتسهيل القواعد) نشر على أعمدة المقتطف سنة 1904م، حيث وجّه هجومه إلى الإعراب الذي رأى فيه منبع الصعوبة في العربية، ورأى أن استخدام الحركات في أماكنها يعدّ عقبة في درس العربية؛ لأن قواعدنا تقضي بوضع علامات آخر المعربات، وهذا هم يلزم الكاتب والقارئ والخطيب، ولا يكتفي النحاة بذلك، بل يطالبون الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر، فكأنهم أبوا إلا إجهاد قوى العقول، لكي يزيد تملل الطلبة ونفورهم..⁽⁵¹⁾.

ثم تلاه قاسم أمين بحملته على الإعراب الذي يعدّ وفق رأيه مصدرًا لكل ما يقع من لحن في قراءة العربية، والحل في تصوره: " أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل "⁽⁵²⁾. وهو في هذا ينحو منحى اللغات الإفرنجية والتركية...

ويأتي في طليعة هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس صاحب (قصة الإعراب). ويرى الدكتور أن من حقه أن يقول وعلى غيره أن يسمع ويصدق ولا يطالب بدليل..⁽⁵³⁾.

والعجب أن إبراهيم أنيس لم يكتف بالدعوة إلى تسكين أواخر الكلمات، بل تجاوز ذلك إلى تأصيل مسألة التسكين بالتقريب في التراث اللغوي شاذه ومهجوره، كما ألغى وظائف الإعراب.

وقد بسط آراءه هذه في كتابه (من أسرار اللغة)⁽⁵⁴⁾ ، ومقاله (رأي في الإعراب بالحركات)⁽⁵⁵⁾.

فهو يرى أن حركات الإعراب جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين⁽⁵⁶⁾. ويلخص رأيه في النهاية بقوله: "لهذا كله نرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تغيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول، ثم إنها لم تكن ملتزمة في كل الحالات، بل قد رأينا أن لا ضرورة لها في القليل من الأحيان.. أما الذي قد يعين الحركة فيجعلها الضمة أو الكسرة أو الفتحة، فهو أحد عاملين : طبيعة الحرف الواجب تحريكه، وانسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات"⁽⁵⁷⁾.

وممن ذهب مذهب إبراهيم أنيس في تأصيل التسكين الأستاذ محمد شوقي أمين إنصافاً لصاحبه قائلاً: "هل يعلم المحافظون الذين يثيرون في وجه الدعوة إلى التكتب عن الإعراب أن أسلافهم منذ ازدهار العربية قبل ألف من السنين أو يزيد، تناولوا أمر الإعراب في مناخ شتى من القواعد والأصول وما إليها من تفرعات وذيول على أساس من جواز ترك الإعراب، وتسكين أواخر الكلم في الوصل، فلم يقم في وجوههم من يصددهم عن النظر.."⁽⁵⁸⁾.

وقد حشد الباحث الشواهد والأدلة لشيوع ظاهرة التسكين، لكنه لم يستطع في أغلبها أن يجمع للظاهرة الواحدة من الشواهد ما يتجاوز أصابع اليد، مع التركيز على الشاذ والمهجور، وما لا يُلتفت إليه، فضلاً عن سوقي الكلام وعاميّه!!

2- ألقاب الإعراب بين الإلغاء والاكتفاء:

للنحويين تعريف دقيق بين ألقاب الإعراب والبناء في غالب استعمالاتهم، فجعلوا للإعراب أربعة ألقاب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وللبناء أربعة ألقاب: الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

ولما قامت صرخة المجددين في وجه ظاهرتي: الإعراب والبناء، رأى بعضهم في هذا التفريق عُسرًا وصعوبة، فمنهم رأى التخلص من هذا العيب أن تحسب الكلمات كلها مبنية الأواخر، وهو بهذا يناهض بإسقاط الإعراب والاكتفاء عنه بألقاب البناء⁽⁵⁹⁾.

وعلى الضد نادى الدكتور شوقي ضيف بالاكتفاء بألقاب الإعراب وإسقاط ألقاب البناء⁽⁶⁰⁾.

وكانت لجنة مشكلة من وزارة المعارف والتربية والتعليم في القاهرة قد لاحظت في مشروعها لتيسير النحو سنة 1938م إسراف النحاة في جعلهم لحركات الإعراب ألقاب الرفع والنصب والجر والجزم، ولحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون، فرأت تخفيفًا على الناشئة بالاستغناء عن ألقاب الإعراب والاكتفاء بألقاب البناء، بحيث يعم استخدامها في ألقاب الإعراب⁽⁶¹⁾.

ومن ثم يقول شوقي ضيف: "ورأي لجنة وزارة المعارف أدقّ؛ لأن تلقيب المبني في مثل (مَنْ) بأنه مجزوم غير دقيق، بينما تلقيبه بأنه ساكن دقيق، ثم ختم رأيه بقوله: "وأرى من الخير أن يظل النحو الميسر يجمع بين الطائفتين من الألقاب تيسيرًا على الناشئة، وتفرقة بيّنة لهم بين الأسماء والفعل المضارع وبين الأسماء المبنية والفعالين الماضي والأمر"⁽⁶²⁾.

3- الإعراب التقديري والمحلي:

هناك من الأسماء في العربية إعرابها تقديري كالأسماء المقصورة والمنقوصة في حالتي الرفع والجر، وما أضيف إلى ياء المتكلم.

ويكون الإعراب المحلي في الأسماء المبنية والجمل والمجرورات بحرف الجر

الزائد.

وكانت هذه النقطة موضع نقد، حيث رأت لجنة وزارة المعارف 1938م وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي، إذ لا داعي أن تقدر الحركات لما في ذلك من مشقة يتجشمها التلميذ دون فائدة تعود عليه في ضبط كلمة أو تصحيح لفظ⁽⁶³⁾.

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافي سنة 1947م كان من توجيهاتها عدم التعرض للإعراب التقديري، ولا المحلي في المفردات والجمل نفسها(64).

أما مجمع اللغة العربية بدمشق فقد رأى من الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي(65).

ورأى شوقي ضيف - كما سبق - في كتابه (تجديد النحو) إلغاء الإعرابين المذكورين(66).

وفي سنة 1979م ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروع شوقي ضيف في إصلاح النحو في مؤتمره فرأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي(67).

4- الإعراب الفرعي:

هناك في علم النحو إعرابان: إعراب أصلي وهو الذي يكون بالحركات ظاهرة ومقدرة، وإعراب فرعي أو (نيابي) - كما يطلق عليه بعضهم - وهو الذي تنوب فيه حركة عن حركة كما في إعراب ما لا ينصرف: (الاسم الممنوع من الصرف)، وجمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتاء المزدتين)، أو ينوب فيه حرف عن حركة كما نلاحظ في إعراب (الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة)، أو حذف الحرف كما يحصل في جزم الفعل المضارع المعتل الآخر، ونصب وجزم الأفعال الخمسة.

وعدّ مجموعة من الباحثين المجددين هذا التقسيم غير مفيد، وهو من أسباب العسر والصعوبة.

فقد ذهب يعقوب عبد النبي إلى أن علامات الإعراب هي الحركات فقط؛ لأنها وضعت للدلالة على معاني الكلمات المعربة، أما حروف المد واللين الزائدة على بنية المفرد، فقد جعلت للدلالة على الصيغ من تثنية وجمع وإضافة، فالألف للتثنية، والواو للجمع المذكر، والياء للإضافة للمتكلم مع الاسم، وللدلالة على المخاطبة المؤنثة مع الفعل، وعلى هذا، فلا ينبغي مطلقاً أن تنوب علامات الصيغ عن علامات المعاني، وإلا اختل القياس واضطرب في أهم الأصول اللغوية..(68).

وعليه فإن الرفع لا يكون إلا بالضممة والنصب لا يكون إلا بالفتحة، والجر لا يكون إلا بالكسرة.

كما ذهب شوقي ضيف إلى أنه لا توجد علامات أصلية أو فرعية، ولا نيابة في الإعراب: لا حرف عن حركة، ولا حركة عن حركة⁽⁶⁹⁾.

ويرى في هذا الإلغاء تيسيراً واضحاً على الناشئة ينبغي الأخذ به⁽⁷⁰⁾.

5- الأسماء الخمسة بين الإعراب الظاهر والإعراب النيابي:

تعرب الأسماء الخمسة رفعاً بالواو ونصباً بالالف وجرراً بالياء: هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، ومثله (أخو، وحمو، وفو، وذو).

هذا هو الإعراب الموروث في كتب النحو..

لكن هذا الإعراب لم يرق للكثير من المعاصرين المنادين بالتجديد أو التيسير، فاقترحوا له بدائل، تظهر من خلال آرائهم الآتية:

يرى إبراهيم مصطفى أن هذه الأسماء معربة بالحركات لا بالحروف، وعلته أنه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعله النحاة معرباً بالعلامات الفرعية.. فالأسماء الخمسة كلها معربة كغيرها بالحركات.. وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها، وقد حاول تحليل هذه الظاهرة صوتياً، فقال: إن (ذو) و (فو) وضعتا على حرف واحد، وبقيت كلمات الباب على حرفين الأول منهما حرف حلق، وحروف الحلق ضعيفة في النطق، ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدت هذه الكلمات حركات الإعراب .. لتعطي للكلمة حظاً من البيان في النطق⁽⁷¹⁾.

ووافق على ذلك يعقوب عبد النبي وغيره، فالأسماء الخمسة عندهم معربة بالحركات، والحروف بعدها إشباع⁽⁷²⁾.

وخالف في ذلك شوقي ضيف ، فعنده اقتراح إبراهيم مصطفى هذا يتجاهل أصول الكلمات وتقليباتها التصريفية، فما جعله حرف مد، ثابت في التثنية والجمع: أبوان، وأخوان، نوا، ذواتا، ذوو، ذوات.. ومن جهة أخرى لماذا لم تعامل كلمة (غد) معاملة الأسماء الخمسة، وهي تبدأ بحرف حلق؟ وقد أقر أنه " ليس في العربي اسم معرب بني على حرف أو حرفين، أحدهما حرف حلق إلا وهذا حكمه "⁽⁷³⁾.

6- إعراب المثني:

يعرب المثني في الموروث النحوي رفعًا بالألف ونصبًا وجرًا بالياء، وكان هذا موضع تجاذب واجتهاد أيضًا.

فالاستاذ إبراهيم مصطفى القائل بالإشباع في الأسماء الخمسة لم يجد لإعراب المثني تأويلًا ولا تخريبًا، فاعتبره شاذًا، وزعم أن شذوذه " ليس يقدر في أمر تقرر في سائر العربية، واستقام في كل أبوابها "(74).

واختار أمين الخولي في المثني لغة بني الحارث بن كعب التي تلزمه الألف دائمًا، وكان يفضل أن يلزمه الياء كما تفعل العامية، ولكنه لم يجد سندا من اللغة لذلك(75).

أما يعقوب عبد النبي فقد ذهب إلى أننا في إعرابه نخفي على آخر مفردة الضمة والكسرة؛ لتعذر ظهور الأولى مع ألف المثني، والثانية مع الياء فاعل مرفوع بالضمة المقدر على آخر مفردة النائية عن ألف التثنية، وتظهر الفتحة(76).

فهو يرى أن الإعراب في الأصل للمفرد، وأما علامة التثنية الألف والياء فطائفة، والحكم كما يقول النحاة للطارئ؛ لأن رعاية الصيغة أقوى من رعاية حركة الإعراب(77).

7- إعراب جمع المذكر السالم :

يرفع جمع المذكر السالم بالواو، وينصب ويجر بالياء.

لكنه عند إبراهيم مصطفى مرفوع بالضمة مجرور بالكسرة الظاهرتين على المفرد، فالضمة علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح؛ لأنه ليس بإعراب، فلم يقصد أن يجعل له علامة خاصة، واكتفى بصورتين في هذا الجمع(78).

وقد ارتضى أمين الخولي إعراب الجمع المذكر إعراب (حين) فيلزم الياء، ويعرب بالحركات على النون، وكان يود لو استطاع أن يخترع له إعرابًا منتخبًا من لغتين، فيأخذ من الرأي السابق إلزامه الياء أبدًا، ومن الإعراب التقليدي فتح النون أبدًا، وهو أقرب صورة ممكنة - عنده - إلى وضعه في العامية التي تلزمه الياء وسكون النون؛ لزوال الإعراب(79).

أما يعقوب عبد النبي فالأمر أيسر من ذلك، فجمع المذكر - عنده - مرفوع بالضمة الظاهرة على آخر المفرد، ثم عرضت الواو للدلالة على صيغة الجمع والتذكير، وأما في حالة الجر فإن الكسرة وعلامة الجمع تضادتا، فتغلب علامة الإعراب على علامة الجمع، فتقلب واو الجمع ياء، ثم حمل النصب على الجر..(80).

8- إعراب جمع المؤنث السالم :

رجّح أمين الخولي إجراءه على مذهب الكوفيين، وهو يرى أن ينصب بالفتحة مطلقاً(81).

وهو رأي جرجس الخوري أيضاً(82).

ورأى يعقوب عبد النبي أن يعرب بالحركات مطلقاً يرفع بالضمة، ويجر بالكسرة، ولا مانع عنده أن ينصب بالفتحة(83).

9-

كان إبراهيم مصطفى يرى أن الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف، وإنما أعرب بالفتحة؛ لأنها حرف التنوين، فأشبهه المضاف إلى ياء المتكلم. وقد علل لذلك بقوله: " لما حرم التنوين أشبه - في حالة الكسر - المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتحة ما دامت هذه الشبهة "(84).

ومن مزاعم إبراهيم مصطفى عن ما لا ينصرف قوله - مخالفاً كل من سبقوه - "الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل اسم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير"(85).

وعنده أن العلم العجمي والمركب المزجي وما كان على وزن الفعل وما كان معدولاً، يعود منعها من الصرف إلى أنها مأخوذة عن أصل لا تنوين فيه(86).

أما العلم المؤنث فالعلمية لا التأنيث هي سبب منعه من الصرف، وكذلك صيغة منتهى الجموع، ونحو (آخر) ونحو (أفضل من) إنما منعت التنوين؛ لوجود شيء من التعريف أو نيته في كلٍ منها(87).

واقترح غيره أن يصرف (ما لا ينصرف) نثرًا وشعرًا، وطالب بإلغاء باب الممنوع من الصرف⁽⁸⁸⁾.

10- إعراب المنادى :

يرى إبراهيم مصطفى أن المنادى ليس بمسند إليه، وسبب رفعه عنده هو أن "المنادى المعين أو المعروف يمنع التتوين.. فإذا بقي للاسم بعد حذف التتوين حكمه وهو النصب اشتباهه بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنها تقلب في باب النداء ألفًا.. وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها.. ففروا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم"⁽⁸⁹⁾.

ونادى جرجس الخوري بنصب المنادى مطلقًا⁽⁹⁰⁾.

أما محمد برائق (عميد مفتشي اللغة العربية) فعنده أن المنادى الذي يعتبره النحاة مبنياً (العلم المفرد، والنكرة المقصودة) إنما هو معرب سقط من التتوين⁽⁹¹⁾.
وذهب عبد المتعال الصعيدي الذي ينكر البناء أصلاً إلى اعتبار المنادى الذي يحكم بأنه مبني على ما يرفع به، معرباً، ينصب بالضممة وما ينوب عنها من الألف والواو، نائبةً عن الفتحة، ويمكن في نظره أن نجعل الفتحة مقدرة في المنادى المفرد، ويكون المانع من ظهورها خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كما ذهب إبراهيم مصطفى⁽⁹²⁾.

ثانياً: باب العدد :

تقدم الدكتور محمد كامل حسين (عضو المجمع) باقتراح حول (جنس العدد) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ذكر في تقديمه له قوله: "أحاول به أن أتجنب ما في العدد من تعقيد دون أن نصوب خطأ في اللغة، وليس مذهبي أن نصوب خطأ صريحاً في قواعد اللغة، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نجعل القواعد هذه أكثر مطاوعةً لحاجتنا"⁽⁹³⁾.

ثم قال: "إنما يعيب قواعد جنس العدد في اللغة العربية أنها تفكير المتكلم أو القارئ إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة. وقد لا يكون ذلك واضحاً في الكتابات الأدبية.. ولكن أكثر المقالات العلمية، والرياضية، والطبيعية، والفلكية، والهندسية، يرد فيها ذكر العدد كثيراً جداً"⁽⁹⁴⁾.

وقال: " فالمتحدث عن الأرقام الصناعية علمياً مضطر عند ذكر أي عدد يتعلق بها أن يقف عند كل عدد ثم يرى: هل التمييز سيكون أرقاماً، أم قذائف، أم صواريخ، أم مقذوفات، ثم يتبين جنس كل مفرد من هذه الجموع، فيكون قمرًا، أو قذيفة، أو مقذوفًا، أو صاروخًا، ثم يعين بعد ذلك جنس العدد" (95).

فالدكتور يرى في ذلك استحالة أن يظل المتكلم مع هذا التعقيد في التفكير محافظاً على سلامة اللغة.

لذا كان اقتراحه تخلص باب العدد من هذه الشائبة؛ لأجل أن نتحاشى ما يقع فيه من خطأ.

واقترحه: أن نفصل بين العدد والتمييز بكلمة (مِنْ)، فيقال: خمسة من الرجال، وخمسة من النساء، وخمسة من الأرقام، وخمسة من الصواريخ، وخمسة من المقذوفات، وخمسة من القذائف. ثم قال: "ولا يستدعي ذلك الاقتراح إلا تصويب قولنا: ثلاثة من النساء، وقولنا: أحد عشر من النساء، وثلاثة عشر من النساء.. ويتبع ذلك تصويب قولنا: النساء الثلاثة على تأويل الثلاثة عددهن" (96).

ويرى الدكتور محمد كامل حسين أنه بهذا الاقتراح السهل الذي اعتبره مخالفاً لقواعد اللغة يصبح النطق بالعدد صحيحاً وسهلاً على الناس جميعاً (97).

وقد كان هذا الاقتراح مثار الأخذ والدراسة من بقية الباحثين المعاصرين له، فهم ما بين مسوِّغ، أو مؤيد، أو مخالف.

فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقال له بعدما اختصر أحكام النحاة في قضية الربط بين العدد والمعدود والتمييز وما يحدث بينها من مخالفة أو اتفاق، أشار إلى أسلوب آخر وهو أن يذكر المعدود مع اسم العدد مقروناً بـ (مِنْ)، مثل: عشرة من الرجال، وعشرون من النساء، ومائة من الغلمان، واستعماله في القرآن الكريم: (بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ) (98)، ((بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ)) (99)، ((سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي)) (100). ورأى تقدير مميز محذوف في مثل هذا الأسلوب، ثم أردف بعد ذلك قائلاً: "وليس في اقتراح الدكتور كامل إلا تسويغ هذا التقدير، ليصح ما اقترح ويساير قواعد النحاة" (101).

كما كانت هناك دراسة الشيخ محمد علي النجار لموضوع العدد والاقتراح المذكور.. وهو في إحدى مقالاته يسلم بالصعوبة التي تكمن في قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث في باب العدد عندما تطاول الزمن وفشت العامية وقل اشتياق الناس في العلوم اللغوية فذهب هذا التفريق في السنة الناس، وصار لا يراعيه إلا من تمكّن في اللغة وكان ذا حظ منها، وصعب على عامة المثقفين في هذا العصر ووقعوا منه في حرج عظيم. ولاسيما من يعالج الإحصاءات والارتفاعات (الميزانيات)، وما جرى هذا المجرى⁽¹⁰²⁾.

وهو يرى في اقتراح الدكتور محمد كامل حسين التزام صيغة واحدة للمذكر والمؤنث وقد أثر صيغة المذكر، وبذلك لا يقع الكاتب أو القارئ في حرج التفريق ومراعاة المعدود قبل النطق بالعدد، والتزام أن يذكر المعدود جمعاً مجروراً بـ (مِنْ)، فيقال: خمسة من الرجال وخمسة من النساء.. وهكذا⁽¹⁰³⁾.

وقال: "ومنهج الذي يراه وافيًا بالغرض أن يكون العدد ما يأتي:

- 1- في 1-2 يلتزم: واحد واثنان في النوعين (أي: المذكر والمؤنث).
- 2- في 3-10 (مع دخول الغاية) يلتزم: ثلاثة .. عشرة، وكذا ما بينهما.
- 3- في 11-12 يقال: أحد عشر واثنان عشر مع مراعاة (الإعراب).
- 4- في 13-19 يقال: ثلاثة عشر.. تسعة عشر، وهكذا ما بينهما في النوعين.
- 5- في 21-22 يقال: واحد وعشرون واثنان وعشرون (مع مراعاة الإعراب) في النوعين.. وهكذا مع سائر العقود .
- 6- في 23-29 يقال: ثلاثة وعشرون وتسعة وعشرون (مع مراعاة الإعراب) في النوعين.. وهكذا ما بينهما، ويجرى في الأمر هكذا مع سائر العقود⁽¹⁰⁴⁾.

ولقد انتقد الشيخ النجار هذا المنهج الذي سار عليه الأستاذ محمد كامل صاحب الاقتراح للمجمع حول تيسير العدد، فقال في مقال له آخر بعنوان: (اقتراح تيسير العدد): "وبعد هذا فهل في منهج الأستاذ محمد كامل حسين حذف المعدود؟ إنه يلتزم ذكر المعدود بعد العدد مجروراً بـ(مِنْ) ، فلا يدخل في موضوع الاستثناء الذي

ذكره الأشموني ألبته. ثم هل يستطيع الذوق العربي أن يقال: عندي من النسخ اثنان، وعندى واحد وعشرون صورة، إلا إذا استساغ أن يقال: دار فسيح لا فسيحة، وهذا لم يحدث بعد. وكذلك لا يستساغ أن يقال: نال الطالب أحد عشر درجة، وهذا واضح. إن اللجنة يسرّها أن تيسر للناس من قواعد العربية ما استطاعت السبيل إليه، وما لم يُنب عن القواعد العامة. فأما أن يتضمن التيسير مخالفة صريحة كما قرر، فلا يسع اللجنة أن تصير إليه" (105).

وحاول الأستاذ أمين الخولي بعدما ساق أقوال السادة الأساتذة - كما ذكر - الدكتور محمد كامل حسين، والأستاذ إبراهيم مصطفى، والشيخ محمد النجار أن يقرر أن في العدد صعوبة، ولكن لابد من تحديدها، وكيف تعالج؟

فهو - في حدّ نظره - يرى أن الصعوبة ترجع في باب العدد إلى أمرين:

- 1- تغيير العدد تذكيراً وتأنياً بتغيير المعدود مع أن العدد له صورة واحدة، إذا استقل عن معدوده، فتكون (خمسة) هي صورة العدد بلا تمييز، والاشتغال بتغييرها مع المعدود هو المشغلة التي تقطع التفكير، والمراد الوصول إلى بقائها على صورة واحدة. وهو المراد من اقتراح الدكتور محمد كامل حسين.
- 2- أو أن الصعوبة هي المخالفة بين العدد والمعدود تذكيراً وتأنياً على ما هو معروف؟ أما تذكير العدد مع المذكر وتأنيته مع المؤنث دون مخالفة فلا صعوبة فيه.. قال: والأستاذان إبراهيم مصطفى والنجار لم يتجها في جميع ما كتبه إلا إلى المعنى الثاني. وأن الصعوبة إنما هي مخالفة العدد للمعدود لا في تغيير العدد تذكيراً وتأنياً (106).

وبعد عرض مستفيض في أقوال الأساتذة واتجاهاتهم لتحديد وجه الصعوبة في باب العدد ومناقشة اقتراح الدكتور، ومحاولة التخلص من الإشكال، توصل أمين الخولي إلى النتائج الآتية:

أولاً: صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول بتقديم المعدود، ولا تحتاج من المجمع إلا إلى اللفت اليسير إليها.

ثانيًا: صعوبة مخالفة العدد لمعدوده نزول أيضا بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم المذكور، ووضع (من) قبل المعدود. وهذا الوجه يحتاج إلى قرار أو اعتماد من المجمع.

ثالثًا: يمكن تثبيت الأعداد مؤنثة الألفاظ، ويكون تمييزها مذكرًا أو مؤنثًا، أو يكون بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم، وجرّ المعدود بـ (من).

وهذا يحتاج من المجمع إلى قرار يعين فيه الصورة التابعة للأعداد التي لا تتغير مهما يختلف المعدود، على أن يذكر قبلها لفظ (عدد) ، ويجرّ المعدود بـ (من). وللمجمع تقدير الأمر في إصدار هذا القرار، أو عدم إصداره اعتبارًا بعوامل له فيها الرأي.. وهو الحريص دائما على أن تلاحق العربية الحياة وتسايروها⁽¹⁰⁷⁾.

هذه أبرز دراسات التيسير في العصر الحديث للنحو العربي، ولقد قصدت من خلال عرض النماذج إعطاء صورة واضحة عن بعض مجالات الاجتهاد المعاصر في تطوير الدرس النحوي ، واكتفيت ببعض القضايا النحوية التي كثر حولها النقاش، ودارت حولها فكرة التيسير. وإن كان يشمل التيسير أو التجديد - أيضًا - مسائل أخرى كثيرة أدلى فيها المجددون المُحدَثون بدلائهم، يمكن أن تضاف إلى حالات الإلغاء التي كانت موضوعًا للجدل بين كثير منهم، مثل⁽¹⁰⁸⁾:

- 1- إلغاء إعراب (أن) المخففة من أنّ الثقيلة.
- 2- إلغاء إعراب (كأن) المخففة من كأنّ الثقيلة.
- 3- إلغاء إعراب (لكن) المخففة من لكنّ الثقيلة.
- 4- إلغاء الإعراب القديم للأدوات: ماخلا، وماعدا، وحاشا.
- 5- إلغاء إعراب كنايات العدد.
- 6- إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية.
- 7- إلغاء إعراب عطف البيان من التوابع، وإعرابه بدلًا

لا شك أن علم النحو كبقية علوم العربية لا يستعلي على النقد، والنحويون
أحرص الناس على حرية الرأي وانطلاق الفكر، لا يعرفون الحجر على الآراء، ولا
تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته..

وما هذه الأقوال الكثيرة المنبثقة في تضاعيف كتب النحو إلا مظهر من
مظاهر حرية الرأي عند النحويين. كما أن الدراسات التي تناولت إعادة المراجعة
والتقويم حول موضوعات النحو العربي إنما هي تجسيد للتحقيق والدرس المطلوبين في
جميع المناهج والاتجاهات والنظريات.

المبحث الثاني: مظاهر الاتفاق والاختلاف في الدعوة إلى تيسير النحو قديمًا وحديثًا

لو تأملنا في الدراسات النحوية عند القدامى لوجدنا أن قضية تيسير الدرس النحوي مطلب أساس لم يخف عن إدراكهم ، كما لم يغيب عن أذهانهم من أن بعض مصادر النحو كانت تعاني من الصعوبة والغموض، فضلاً عن الاضطراب في العناوين وتوالي الجزئيات، وطريقتها في معالجة المسائل النحوية . وكان من ضمن عمليات المراجعة والتقويم عندهم التجديد الذي يهدف إلى تيسير النحو وتسهيل مادته، وإيضاح الغامض منه، وتقويم المعوج منه، وحذف المشكل منه.. وإصلاح المنهج النحوي، وتطويره، أو التجديد ورفض القديم الذي دعا إليه الواقع الفكري والمذهبي آنذاك .

ومع عمل موازنة سريعة بين الاتجاه القديم في مجال تيسير النحو والاتجاه الحديث نلاحظ نقاط اتفاق بينهما، كما نلاحظ هناك نقاط اختلاف أخرى كذلك. لعلّ أبرز مظاهر الاتفاق بين الدراسات المطالبة بالتيسير أو التجديد النحوي في القديم والحديث ما يأتي:

1- النفور من التقديرات .

2- انتقاد الجدل والشغف بالأمثلة المصنوعة .

3- إبطال جوانب من نظرية العامل وبعض العلل النحوية.

4- إعادة النظر في التبويب النحوي .

5- إصلاح الخلل الضارب في منهجية الدرس النحوي .

أما بالنسبة لنقاط الخلاف، فيمكن سردها في الآتي:

1- لم يدرك القدامى من الصعوبات (في النحو) إلا القليل؛ لقربهم من عصور

السّلامة، وقدرتهم على تحصيل الملكة.

2- لم تتل تلك العيوب المنتقدة في علم النحو اهتمامًا كافيًا عند القدامى، حيث

كانت معالجتها فردية، من غير أن يعرض لها عالم بالجمع والحصر

ووصف العلاج.. على كثرتهم، وفيض الكتب والرسائل التي تصدت للنحو وقضاياها.

3- ظهور الاهتمامات اللغوية المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة، وبالمناهج الوصفية، والمقارنة، والتقابلية.. كل ذلك ساعد على بعث نظرية تطور الدرس النحوي لدى المعاصرين، أو المطالبة بتجديده، أو تيسيره على مستوى أعمق وأكثر جدية.

4- إنشاء ندوات ومؤتمرات وتكوين لجان متخصصة؛ استجابة للنداءات المعاصرة لتيسير النحو العربي، والخروج بقرارات رسمية تصنع بين دفتيها مضامين تيسير النحو وقواعده، وفق ضوابط وشروط مدروسة.

5- ومن الفوارق، وربما أوضحها:

أن دعوة التيسير لدى القدامى سلكت سُبُلًا مختلفة، فمنهم من رآه في اختصار النحو وتقريب فهمه خاصة للمبتدئ والناشئة، ومنهم من رآه في توضيح العويص والمبهم، والمغلق من هذا الفن، ومنهم من رأى إعادة النظر في تبويبه وطالب بإلغاء بعض جزئياته، والاكتفاء بالقواعد النحوية المشهورة.. لكن تبقى عندهم النظرة العامة للنحو العربي نظرة إجلال وتقدير، ولعلمائه الفضل والاجتهاد والاعتراف بجهودهم المبذولة.

بينما تضمنت دعوة المجددين المعاصرين اتجاهًا مختلفًا، وطُرقًا أخرى، فمنها ما تدعو إلى إحياء النحو باعتباره ميثًا يُراد بعثه، وإعادته إلى الحياة، ومنها ما يدعو إلى تجديد النحو باعتباره ثوبًا باليًا يراد تجديده، ومنها ما يدعو إلى نَحْوٍ مُيسِّرٍ ظنًّا أنه عسير يُستطاع تيسيره، ومنها ما يدعو إلى إيضاحه باعتباره غامضًا.. إلى آخر ذلك من محاولات التجديد النحوي المعاصر، مع مبالغة عند بعضهم في حكمهم المتعسف بجفاف النحو وصعوبته، وتأكيده على محاكمات عقلية مجردة عن واقع الحياة العملية، وأنه عُقدة العُقَد التي لا يمكن حلها، ومن ثمّ الأزدياء بالنحو والنحاة، وربما الوصف بأقبحه وأشدّه؛ لذا لا نستغرب تلك الدراسات المعاصرة، والتأليف المتضمنة التجديد والتيسير عندما تُصدَّر بعنوانات مثيرة، مثل: إحياء النحو، ونحو التيسير، والنحو المعقول، والكافي، والوافي، والشافي، والهادي، والشامل، والوظيفي،

والواضح، والمصفَى، ونحو التيسير، ونحو جديد، وتجديد النحو، وعودة للنحو العربي الأصيل، وغير ذلك.

ويشير أحد الباحثين المعاصرين إلى هذا الأمر الفارق، فيقول: " إذا كانت نظرة القدماء للنحو العربي نظرة إجلال وتقدير؛ لاعتدادهم بالنحو لغة القرآن الكريم، حيث جعلوا هذا العلم طريقاً إلى تقويم كتاب الله الكريم، ومفتاحاً لتفسير آية، فإن المحدثين اختلف بهم الأمر اختلافاً كبيراً، فقد ضاق بالنحو الكثيرون، ولم يكتفوا بهذا الضيق، وإنما عكسوه على تلاميذهم، فأمسى المعلم والتلميذ كلاهما يكرهان هذا العلم كرهاً شديداً" (109).

المبحث الثالث: قرارات المجامع اللغوية المعتبرة :

ذكرت في غير موضع أن هذه الصيحات المنادية لتيسير النحو، أو تجديده، أو تطويره كان لها صدى وطنين، مما جعلت الغيورين على مادة النحو العربي يشكّلون لجاناً، ويعقدون على التوالي مؤتمرات؛ لدراسة كل ما يجد في هذه القضية ونقاشها، فكانت زبدتها تلك القرارات الجمعية التي خرجت بها مجامع اللغة في البلدان العربية، وفيما يأتي عرض موجز لأبرز القرارات:

(1): قرارات مؤتمرات مجمع (فؤاد الأول) 24، 27، 31، يناير 3، 5، فبراير سنة 1945م في دورته الحادية عشرة⁽¹¹⁰⁾:
أولاً: تيسير قواعد النحو:

- 1- كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة و أوضاعها العامة لا تنتظر إليه اللجنة؛ لأن مهمتها تيسير القواعد.
- 2- يتخذ المشروع الذي وضعته لجنة وزارة المعارف أساساً للمناقشة والمراجعة في ضوء ما وجه إليه من نقد، وما كتب من بحوث حول مسأله.
- 3- يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو.
- 4- يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، وفي إعراب الاسم الذي تقدّر عليه الحركات، فيقال في إعراب (مَنْ) في قولك (جاء مَنْ أكرمني) :

- (مَنْ) اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع. وفي نحو (جاء الفتى والقاضي) اسمان مسند إليهما محلها الرفع.
- 5- يستغنى عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركة الأصلية. ففي نحو: (جاء الزيدان) يقال: (الزيدان) مسند إليه مرفوع بالألف. وفي: (جاء أبوك)، (أبوك): مسند إليه مرفوع بالواو. وفي: (مررت بأحمد) مجرور بالفتحة، وهكذا.
- 6- يقتصر على ألقاب الإعراب، ولا يكلف الناشئ ببيان حركة المبني، أو سكونه، سواء أكان له محل أم لم يكن، اكتفاء بأن المبني يلزم آخره حالة واحدة ، ولا يكلف الطالب عند تحليل جملة بها كلمة مبنية ذات محل إلا أن يقول: إنها مبنية وإن محلها كذا.
- 7- يسمى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند، كما اختار علماء البيان.
- 8- يجب إرشاد المبتدئين إلى أن المتعلق العام الظروف والجار والمجرور في نحو: (زيد في الدار) و (زيد عندك) محذوف، وإن كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره عند الإعراب، بل يقبل منهم تخفيفاً عنهم أن يقولوا في الإعراب: (زيد في الدار) (في الدار) جار ومجرور مسند.
- 9- ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل: قمت وأخواتها، وأقوم، ويقوم، وقم، ولا تقم، وقاموا، ويقومان، ويقومون، وتقومين، ويقمن: كلها لا محل؛ لاعتبارها ضمائر عند الإعراب، وإنما هي في الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده، أما الضمائر المستترة وجوباً أو جوازاً فمصرف عنها النظر. يقال في إعراب: (قمت) صيغة لماضي المتكلم. وفي إعراب (قم) صيغة أمر للمخاطب، وفي إعراب (لا تقم) صيغة نهي للمخاطب، وفي إعراب (أقوم) مضارع للمتكلم، وفي إعراب (قاموا) ماضي الغائبين، وفي إعراب (يقومون) مضارع الغائبين، وفي إعراب (تقومين) مضارع المخاطبة ، وفي إعراب (يقمن) مضارع الغائبات. ويقال في إعراب (أنا قمت) أنا: مسند إليه (قمت): صيغة لماضي المتكلم مسند، وفي إعراب

(المحمدون قاموا) المحمدون: مسند إليه مرفوع بالواو، وقاموا: صيغة ماضي الغائبين مسند، وهكذا.

10 - يستغنى عن النص على العائد في نحو (الذي اجتهد يُكافأ) فيقال في إعراب (الذي): اسم موصول مسند إليه، و (اجتهد): ماضي الغائب صلة، و (يكافأ): صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند.

11 - كل ما ذكر في الجملة غير المسند إليه والمسند فهو تكملة منصوب على اختلاف علامات النصب، إلا إذا كان مضافاً إليه، أو مسبوفاً بحرف جر، أو تابعاً من التوابع.

12 - يستبقى اسم (المفعول به) التكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل، ويقال عند إعرابها: إنها مفعول به تكملة، أما بقية التكميلات من المفاعيل الأخرى والحال والتمييز والمستثنى، فيكتفي فيها بذكر أغراضها إجمالاً، مع وجوب ذكر اللفظة المكتملة له، فيقال مثلاً في إعراب (قمت إجلالاً لك): قمت : صيغة ماضي متكلم، وإجلالاً: تكملة للفعل لبيان السبب، وفي نحو: (ضربته ضرباً شديداً) يقال: إن (ضرباً): تكملة مصدرية للفعل، و (شديداً) وصف مكمل لـ (ضرباً). وفي نحو (سرت والنيل)، النيل: تكملة للفعل ؛ لبيان المصاحبة. وفي نحو: (جاء زيد راكباً) (راكباً): تكملة لزيد مبيّنة للحال. وفي مثل: (شربت اللبن ساخناً) (ساخناً): تكملة للمفعول به مبيّنة للحال. وفي مثل (اشترت عشرين كتاباً) (كتاباً): تكملة مميّزة للمفعول به.

13 - في حالة الاستثناء التام، وهو ما ذكر فيه المستثنى منه ، يكون المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا، وما خلا وما عدا وما حاشا تكملة للمستثنى منه ، منصوبا دائما. وإذا كانت أداة الاستثناء (غير) أو (سوى) كان هذان اللفظان منصوبين وجر ما بعدهما بالإضافة. وأما الاستثناء المفرغ فهو في الحقيقة قصر لا استثناء، يتبع القواعد العامة في تحليله وإعرابه.

14 - في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها، وفي تخريجها على قواعدهم، مثل: التعجب، فله صيغتان مثل: (ما أجملَ زيدًا)، (أَجْمَلُ بزيدٍ). ومعروف خلاف النحاة في إعرابها، وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها، وقد رئي أن تدرس هذه العبارات على أنها تراكيب يبين معناها واستعمالها، ويقاس عليها، وأما إعرابها فيقال فيه: (ما أحسن) صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجب منه منصوب. وفي إعراب (أجمل بزيد) يقال: (أجمل) صيغة تعجب، والاسم بعدها مجرور بحرف جرّ.

ويقال مثل هذا في التحذير والإغراء، كما في (النَّار)، أو (إِيَّاكَ النَّارَ)، أو (النَّارَ النَّارَ)، هو تركيب، والاسم فيه منصوب، والاسمان منصوبان أيضا. وإنما توجه العناية في درس هذه التراكيب إلى طرق الاستعمال، لا بتحليل الصيغ، وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات ؛ لتدرس على هذا الوجه.

ثانياً: تَؤَلَّف وزارة المعارف كتابًا على أساس هذا التقرير يوجه إلى مجلس المجمع لمراجعته، واستكمال ما قد ينقصه.

ثالثاً: تَأليف لجنة في المجمع؛ لوضع كتاب في النحو على أساس قواعد التيسير، التي أقرها مؤتمر المجمع، على أن يوجه إلى المؤتمر قبل إذاعته.

(2): مقترحات لجنة تيسير النحو في المجمع العراقي في الفترة 1974/7/11-1975/6/3م⁽¹¹¹⁾:

استجابة لقرار اتحاد المجامع العربية بالعمل على تيسير قواعد النحو من قبله، وتنفيذا لقرار المجمع العلمي العراقي في الجلسة/ 20/ بتاريخ 1974/6/25م بإحالة الموضوع إلى لجنة الأصول في المجمع.

قررت لجنة الأصول في جلستها السادسة عشرة بتاريخ 1974/7/1م أن تؤلف لجنة لدراسة الموضوع تضم بين أعضائها عددا من أعضاء المجمع العلمي

عنه، وعددا من الأساتذة المتخصصين بتدريس النحو في وزارة التربية حشدًا لجملة الطاقات المتوفرة على دراسة النحو.

وأخذت اللجنة - توفيرًا على دراسة الموضوع - أن تضع بين يديها جملة من محاولات التيسير وبخاصة المحاولات التي تمت على يد النحاة في الآونة الأخيرة، ومن بينها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ومحاولة لجنة المعارف المصرية التي قدمتها إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة 1945م، ومحاولة عضو المجمع العامل الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى في كتابه (نحو التيسير)، وغير ذلك من المحاولات.

وقد عقدت اللجنة عددًا من الاجتماعات في الفترة الواقعة بين 74/7/11 و 1975/6/30م.. وقد خرجت اللجنة بجملة من توصيات يمكن تقسيمها قسمين: أولاً: توصيات عامة تتصل بالمبادئ التي تقوم عليها محاولة التيسير. ثانيًا: توصيات خاصة بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه. وكان مجملها على الوجه الآتي :

- أولاً: توصيات عامة تتصل بالمبادئ التي تقوم عليها محاولة التيسير:
- 1- اعتبار القرآن الكريم وحديث رسول الله p والمأثور من كلام الصدر الأول أغنى المصادر، لاقتباس الشواهد والأمثلة.
 - 2- الأخذ بالسائد اتباعه في القرآن الكريم من قواعد النحو.
 - 3- قصر محاولة التيسير على مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية.
 - 4- إن تيسير قواعد النحو والصرف لا يؤدي غرضه المنشود ما لم يقترن ذلك بجهود أخرى في غير ميدان النحو، كالإكثار من دراسة النصوص والمطالعة وممارسة التعبير الشفوي والتحريري (الإنشاء).
 - 5- الاهتمام بتأليف الجملة العربية وأثره في أداء المعاني المختلفة إلى جانب الاهتمام بدراسة إعراب الكلمة المفردة في الجملة.
 - 6- محاولة الجمع ما أمكن - بين المفردات التي تؤدي معنى واحدًا في الجملة العربية، وإن اختلفت أثرًا إعرابيًا فيما تدخل عليه كأدوات النفي التي تشترك في النفي وتختلف في الأثر الإعرابي.

7- الوصل بين ما يُعنى به علم المعاني من مؤدى لتأليف الجملة وبين ما يُعنى به علم النحو من أثر في المفردات. فعند دراسة وجوب حذف الخبر أو تقديمه على المبتدأ أو وجوب تأخيره مثلاً .. وغير ذلك، يُنوّه بأثر ذلك في معنى الجملة من وجهة نظر علم المعاني..

8- تضم بعض القضايا الصرفية إلى القضايا النحوية حين يكون هناك ارتباط ويؤدي الصنيع إلى تيسير، ففي دراسة الفعل تدرس أوزان الفعل المختلفة، وما يحدث لها عند الإسناد إلى الضمائر مثلاً، كما تدرس جموع التكسير مثلاً عند دراسة الجمع السالم.

9- تفضيل المصطلح النحوي الدال على معناه بوضوح على غيره مع المحافظة على الصلة بمصطلحات التراث.

ثانياً: توصيات خاصّة بمفردات المنهج النحوي، وطريقة التأليف فيه:

1- أقرت اللجنة تقسيم الكلام والاسم بخاصة إلى مبني ومعرب، وكذلك تعريف المعرب بأنه هو الذي تتغير حركة آخره بتغير موقعه من الجملة..

2- التزمت اللجنة بالإبقاء على ألقاب علامات الإعراب وعلامات البناء وخالفت رأي اللجنة المصرية في ذلك.

3- وافقت اللجنة المصرية على إلغاء تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، واعتبارهما جميعاً من درجة واحدة.

4- مع إبقاء اللجنة على الإعراب التقديري، أثرت القول بالاكتهاء بكون الكلمة المعربة مثلاً: مرفوعة لا تظهر عليها الضمة، ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة، ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة.

5- في موضوع المبنيات، رأت أن يترك تعليلاً بنائها مطلقاً.

6- رأت اللجنة الإبقاء على مصطلحات النحويين في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، وإلى جملة تتألف من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر.

7- رأت اللجنة ضرورة التقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور، حين لا يكون المتعلق به موجوداً، ويمكن التغاضي عن التقدير في المرحلة الأولى من الدراسة.

- 8- تدارست اللجنة مصطلحات الضمائر، فرأت الإبقاء عليها، ورأى أكثر أعضائها إبقاء مصطلح الضمير المستتر في مثل : (زيد قام، وزيد يقوم).
- 9- رأَت اللجنة إبقاء مصطلحات المفاعيل على ما هي عليه عند النحاة.
- 10- رأَت اللجنة أن يبقى موضوع الحال والتمييز على النحو الذي نصت عليه كتب النحاة.
- 11- في بابي التنازع والاشتغال اقترحت اللجنة تيسيراً لدراستهما، أن تصاغ قاعدة لهما على الوجه التالي:
- أنه قد يتعدد الفعل والفاعل واحد نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، كما يتسلط فعل على أكثر من مفعول واحد، فلا تنازع في هاتين الحالتين. فإذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلاً والآخر يطلب مفعولاً فيعمل الأول ويقدر للثاني.
- وفي مثال: " أكرمني وأكرمت زيدا " - بنصب زيد - يقدر الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى (زيد) وإن كان متأخراً لفظاً ورتبة، فقد ورد ذلك في الشعر كثيراً ، ويجتهد لقبوله في النثر محاولة للتيسير. وإذا تقدم اسم منصوب وجاء بعده عامل لا يصح تسلطه عليه قدر له فعل مناسب للنصب.
- 12- ترى اللجنة في موضوع الاستثناء أن يدرس على أنه أسلوب خاص ولا يدخل في نطاق موضوع منصوبات الأسماء عند النحويين، لأن فيه ما يرفع وما ينصب وما يجر، وتبقى أحكامه كما وضعها النحاة.
- 13- في موضوع التعجب رأَت اللجنة أيضاً أن يدرس التعجب على أنه أسلوب من الأساليب في العربية؛ للتعبير عن التعجب من أمر، ويأتي على طريقتين:
- الأولى: أن يشتق من المعنى الذي يتعجب منه كلمة على وزن (أفعل) بنفس الشروط التي ذكرها النحويون مسبوقة بـ (ما)، يليها المتعجب منه منصوباً، مثل: (ما أحسنَ زيداً).
- والثانية: صيغة (أفعل) يليها المتعجب منه مجروراً بالباء، مع ملاحظة الشروط والقواعد المذكورة. وقد يتعجب العرب بأساليب أخرى سماعية كقولهم: لله دره عالماً! ولله أبوك! ويا له من بطل!.. وغير ذلك.

(3): قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين في مؤتمره المنعقد في 1979/3/6م⁽¹¹²⁾:

تقدم الدكتور شوقي ضيف ببحث عنوانه (تيسير النحو) إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين، حيث اعتمد البحث المقدم في تحقيق هدفه من التيسير على أربعة أسس:

- الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو (ضمن مقترحات قدمها في هذا المجال، منها حذف الأبواب التي ذكرناها سابقاً).
- الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي (ويتضمن مقترحات تتعلق به).
- الأساس الثالث: ألا تعرب كلمة، ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة نطقها، وهذا يتضح في: الاستثناء، وأدوات الشرط، وكم، ولا سيما.
- الأساس الرابع: وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، ومن ذلك المفعول المطلق والمفعول معه والحال.

إضافة إلى مقترحات أخرى، ضمنها - فيما بعد - كتابه (تجديد النحو). وقد انتهت اللجنة المشكلة من المجمع من دراسة المقترحات التي وضعها الدكتور شوقي ضيف في مجال إعادة تنسيق أبواب النحو، ووضعت تقريراً في ذلك. وجاء قرار المجمع، وقد أعاد الأمور إلى نصابها، خلاف ما اتخذ سابقاً في دورته الحادية عشرة بناء على مقترحات لجنة وزارة المعارف، كما شاء الله أن يقرّ المجمع جزءاً يسيراً من مقترحات الدكتور شوقي ضيف، وذلك على النحو الآتي:

- 1- يرى المجمع الإبقاء على باب (كان وأخواتها) على وضعه المقرر في كتب النحو. ولم يوافق على ضمه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً.
- 2- يرى المجمع الإبقاء على باب (كاد وأخواتها) على وضعه المقرر في كتب النحو. ولا يرى ضمه إلى باب الفعل.
- 3- يرى المجمع وضع باب: ظنّ، وأعلم، وأرى، في باب الفعل المتعدي. على أن يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة.

- 4- يرى المجمع الإبقاء على باب "ما" و "لا" و "لات" العاملات عمل (ليس) على وضعه المقرر في كتب النحو للناشئة.
- 5- تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنارع يكتفي بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفُضْحَى، وهي:
- أ- في مثل: دخل وجلس محمد. (محمد) فاعل لـ (جلس)، وفاعل الفعل الأول متروك للعلم به، كما يقول سيبويه.
- ب- في مثل: محمد يحسن ويتقن عمله. (عمل) مفعول به لـ(يتقن)، واستغنى الفعل الأول (يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول (يتقن) عليه.
- ت- في مثل: ناقشني وناقشت محمداً: يعرب (محمداً) مفعولاً به لـ(ناقشت) ؛ واستغنى عن الفاعل في الفعل الأول ؛ لدلالة السياق عليه.
- 6- يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، وتُردّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو.
- 7- يرى المجمع أن الصيغ النحوية التي تعرب تمييزاً، وتتفرق في أبواب كثيرة يمكن جمعها في باب واحد تيسيراً على الناشئة.
- وهذه هي أمثلته:
- أ- أسماء التقدير وما يشبهها: الوزن، والكيل، والمساحة، مثل: .. رطلٌ زيتاً، و.. قدحٌ قمحاً، و .. فدانٌ أرضاً.
- ب- بعد الصفة المشبهة مثل: عليٌّ حسنٌ أدباً وكريمٌ خلقاً.
- ت- بعد الفعل اللازم مثل: محمد طاب نفساً، واشتعل الرأسُ شيباً.
- ث- بعد فعل التعجب نحو: ما أجمل السماءَ منظرًا.
- ج- بعد نعم وأخواتها، مثل: نِعَمَ شعركَ شِعْراً، وبئسَ حديثُهُ كلاماً.
- ح- بعد اسم التفضيل: زيدٌ أكثرُ من عمرو أدباً.
- خ- بعد كم الاستفهامية، مثل: كم كتاباً معك؟
- د- بعد العدد المركب والعقود مثل: أحدَ عشرَ كتاباً، واثنان وعشرون كتاباً.

ذ- صيغ محفوظة مثل: وَيَحَهُ رَجُلًا، وَيَا لَهُ شَاعِرًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا،
وَحَسْبُكَ بِهِ كَاتِبًا.

ر- بعد الضمير المبهم (في الاختصاص) في مثل: "نحن العرب كرام".
8- يرى المجمع أنه لا مانع من إدخال أمثلة باب التحذير والإغراء في باب
المفعول به، وأمثلة باب الاستغاثة والندبة في باب النداء، مع تعيين دلالة كل
صيغة منها عند عرض أمثلتها، ويرى أيضا حذف باب الترخيم من كتب
النحو المدرسية.

9- يرى المجمع أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على
الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل (أي: دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء
الإعراب) فيه تيسير في تعلم النحو العربي، ففي نحو: "جاء القاضي" يقال:
القاضي: مرفوع بضمه مقدر، وفي نحو: جاء من سافر، يقال: (مَنْ) فاعل
محله الرفع، وفي نحو: "محمد يحضر" يقال: (يحضر): جملة فعلية خبر.
ويلحق بهذا القرار قراران آخران يتعلق أحدهما بالظرف والجار والمجرو.
والآخر: بالفعل المضارع المنصوب بعد (أَنْ) المضمرة. فيكتفي بأن يقال في
إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة: إنه منصوب بعد الأدوات
الظاهرة.

10 - يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء، وأن
يكتفي بألقاب الإعراب. تأكيدًا لقراره الصادر سنة 1946م.

11 - يرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية
بتسميتها علامات إعراب.

12 - الاستثناء:

أ- المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه، نحو: "نجح
الطلاب إلا طالبًا، وما نجح الطلاب إلا طالبًا".

ب- في حالة الاستثناء ب(خلا وعدا وحاشا) يكون المستثنى منصوبًا
دائمًا على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل: إلا.

- ت- إذا كانت أداة الاستثناء (غير أو سوى) كانت الأداة منصوبة ومضافة وما بعدها مضاف إليه مثل: ما جاء أحدٌ غيرِ عليٍّ. أمّا نحو: "ما قام غيرُ زيدٍ" فهو قصر.
- 13 - لا يرى المجمع ضرورة أن يكلف الناشئة إعراب أسماء الشرط. ويكتفى في هذا الباب بذكر ما يجزم من هذه الأدوات وما لا يجزم، ويذكر أن هذه الأدوات تقتضي جملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب، ويُجزم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين.
- 14 - (لاسيما): أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها في المعنى، وإذا كان ما بعدها اسمًا مفردًا جاز رفعه ونصبه وجره، كقولك: أحبُّ الفاكهة لا سيما التفاح.
- 15 - المفعول المطلق: اسم منصوب يؤكد عامله، أو يصفه، أو يدل عليه نوعا من الدلالة، كقولك: سار سيرا، وصبر أجمل الصبر، وضربته سوطاً.
- 16 - المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى (مع)، لا يشترك مع ما قبل الواو في معنى العامل.
- 17 - الحال: وصف مؤقت نكرة منصوب لبيان هيئة صاحبه.
- 18 - يرى المجمع الاكتفاء في باب كم (وهي من كنايات العدد) بأنها إذا كانت استفهامية تميّز بمفرد منصوب، نحو: كم كتابًا قرأت؟. وإذا سبقت بحرف جر يضاف المميّز إليها نحو: بكم قرشٍ اشتريت الكتاب؟ وإذا كانت خبرية (للكثرة) فتميّزها مفرد أو جمع مجرور بالإضافة نحو: كم بطلٍ استشهد في المعركة! وكم أبطالٍ استشهدوا في المعركة! وقد يسبق تميّزها بحرف جر نحو قوله تعالى: ((كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ))⁽¹¹³⁾.

المبحث الرابع: الدراسة والتقويم

لا أحد ينكر تلك البصمات التي أبقته دراسات التيسير ومحاولات التجديد للنحو العربي، وما اشتملت عليها من مضامين سلبيًا أو إيجابًا. وأكد أجزم بأن تلك المضامين حول تجديد النحو وتيسيره منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مرفوض، بل إن أغلبها - مع تلبسه بالعلمية - كان يجمع بين الإثارة والغرابة، ولم يكن قائمًا على أسس علمية، ودراسة متفحصة للواقع النحوي بشكل خاص، واللغوي بشكل عام.

ففي عصرنا الحديث نرى أنه يزامن مشروع (إحياء النحو) دعوة إلى إلغاء الإعراب جملةً من العربية، والاستعاضة منه بتسكين أواخر الكلمات المعربة؛ بحجة أن الإعراب لا صلة له بالمعنى ولا تأثير له فيه⁽¹¹⁴⁾.

وأخرى إلى إحلال العامية محلّ العربية الفصحى⁽¹¹⁵⁾.

ويقوم المعارضون والمؤيدون، وتتمخض الجولة عن ظهور أعمالٍ لكلا الطرفين، حيث ظهر (النحو المعقول) للدكتور محمد كامل حسين⁽¹¹⁶⁾، و (النحو الجديد) لعبد المتعال الصعيدي⁽¹¹⁷⁾، و (حصوننا مهددة من داخلها) للدكتور محمد حسين⁽¹¹⁸⁾، وكتاب (من قضايا اللغة والنحو) للدكتور علي النجدي ناصف⁽¹¹⁹⁾، وغيرها.

كما نُشر في الفترة نفسها كتاب (الردّ على النحاة) مصدرًا بدراسة ضافية للتيسير الذي ينادي به ابن مضاء منذ قرون، تلك الدراسة التي قُدِّمت في هيئة مشروع إلى مجمع اللغة العربية.

وعلى الرغم من تقبل بعض أعلام ثقافتنا المعاصرة وجهة نظر ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) أمثال طه حسين حيث أعلن أن هناك ما يؤيد وجهة نظره من ضرورة إصلاح النحو، وتجديده، وتقديمه، إلى النشء في صورة ميسرة سهلة، بعيدة عن الفلسفة والتعمق والغموض والتعقيد⁽¹²⁰⁾، أقول: على الرغم من ذلك، إلا أنه لم يكتب لمشروع إبراهيم مصطفى في محاولته لإحياء النحو شيء من النجاح، كما لم يحالف النجاح ثورة ابن مضاء قديمًا على النحو والنحاة، وكذلك لم يحالف النجاح كتب النحو التعليمي التي ألفت في ضوء تلك المقترحات⁽¹²¹⁾، حيث اختفت

(قواعد اللغة العربية) لحفني ناصف، و (النحو الواضح) لعلي الجارم، كما اندرست انتقادات الدكتور عبدالرحمن أيوب، وبهتت جذوة كل محاولة للتيسير⁽¹²²⁾.

ويتجدد مشروع التيسير على يد الدكتور شوقي ضيف، ويتقدم بمشروعه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة لتنفيذ التيسير المقترح في كتابه (تجديد النحو)، ومع ذلك يقر المجمع بعضًا ويرد أكثره. ولم يسلم هذا المشروع من المآخذ والردود العلمية⁽¹²³⁾، فهو كسابقه من الدراسات التي لم يكتب لها التوفيق والنجاح؛ لما شابها من قصور في التتبع والاستقصاء، أو في الاستنتاج، أو في العلل والأسباب، أو في عدم القدرة على التطبيق، أو في هذه العوامل مجتمعة⁽¹²⁴⁾.

إذا عرفنا ذلك، فأستطيع في هذا المبحث أن أعرض أبرز القضايا التي أحدثت صدى ودويًا في ساحة النحو العربي، وما موقف البحث العلمي تجاهها؟ مع النقاش الموجز، معقبًا ذلك ببيان مدى نجاح هذه الدراسات المطالبة بالتيسير في علم النحو العربي وتدرسه، ومدى إخفاقها، والسر في ذلك!!

أولاً : القضايا التي دارت حولها نداءات التيسير أو التجديد :

1- نظرية العامل:

أول ما يلفت نظر القارئ في دعوات تيسير النحو العربي، أو تجديده، نظرية كبيرة، شغلت كثيرًا من الباحثين قدامى ومحدثين.. هي نظرية العامل، فكل علامة لا بد لها من عامل أحدثها، وهذا العامل قد يكون لفظيًا كالفعل الذي يرفع الفاعل، وكذلك النواسخ والنواصب والجوازم وحروف الجر، وقد يكون العامل معنويًا كالابتداء الذي يرفع المبتدأ، والتجرد الذي يرفع الفعل المضارع - مثلًا - . وقد ورد ذكر العامل في أقدم كتب النحو تصنيفًا، كما في كتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما⁽¹²⁵⁾. ثم تردد كثيرًا على ألسنة النحويين بصريين وكوفيين، وغيرهم، واستمر تأليف المطولات من كتب النحو وهي تزخر بنظرية العامل وأفردوا للعامل رسائل وكتبًا حتى ألف أبو علي الفارسي كتاب (العوامل)، وألف عبد القاهر الجرجاني كتاب (العوامل المائة)، وقسمها إلى لفظية ومعنوية، ثم اشتدَّ وَلَعُ النحاة بالجري وراء العوامل، باحثين عن العامل والمعمول، وغرق الدارسون في متاهات من أمواج التأويلات والتقديرية، حتى صارت

فكرة العامل في النحو ذات أبعاد متشعبة، وآثار معقدة في مصنفات النحويين، وصور مختلفة متناقضة، في مقولاتهم، وتفسيرات متعددة في أعمالهم.

وإنه من الإنصاف أقول: إن المتأخرين من النحويين أمثال ابن هشام، والأشموني، والخضري، والصبان، وغيرهم، قد بالغوا في الحديث عن العامل حتى خلعوا عليه صفات الهيمنة، ويكفي أن نقرأ كلامهم عن تحليل جملة مثل (محمدًا أكرمته) فنجدهم يقررون أن الفعل (أكرم) قد شغل عن العمل في الاسم السابق بالعمل في ضميره فلا يصح أن ينصبه؛ لأن المشغول لا يشغل، ومن ثم يعرب هذا الاسم مفعولًا به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والواقع أن الاسم وضميره شيء واحد. ولهذا قرر بعض المعاصرين أن الاسم السابق يعرب مفعولًا به للفعل المذكور⁽¹²⁶⁾.

هذه المبالغة في الحديث عن العامل دعت ابن مضاء - منذ القدم - أن يصبَّ على نظرية العامل سوط التسفيه والتجريح، وحاول وأدها، ولم يجد لذلك سبيلًا. كما حدث ببعض الداعين إلى التيسير والتخفيف أن يحكم بأن عقدة العقد في النحو هي فكرة العامل، وأن تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو خير كثير، وغاية ومقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آراء، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير⁽¹²⁷⁾.

ولكن هذه الدعوة - أيضا - لم تجد استجابة، لأنها لم تقم على أساس سليم، إذ لم يقل أحد من النحويين - مطلقًا - المتقدمين منهم والمتأخرين: إن العوامل النحوية هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات، وإنما العوامل النحوية عندهم بمنزلة الأمارات والدلالات، ونصوصهم تشهد على ذلك:

أ- يقول المبرد: " .. (لم يضرب زيد) فجئت بالآلة التي من شأنها أن

ترفع زيدًا، وإن لم يكن وقع منه فعل"⁽¹²⁸⁾، فقد جعل العامل آلة.

ب- وقال الأنباري: " لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية

كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات

ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات

ودلالات، فالأماراة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء،

ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر،
فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في
التمييز بمنزلة صبغ الآخر⁽¹²⁹⁾.

وكرر مثل هذا الكلام ابن يعيش، وغيره⁽¹³⁰⁾.

وابن جني يتفق مع النحويين في مهمة العامل النحوي، فيقول: " ضرب سعيد
جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا
على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا
يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛
ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم،
وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة محصول
الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء
غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ،
أو باشتغال المعنى على اللفظ. وهذا واضح⁽¹³¹⁾.

فابن جني مع النحويين يتحدث عن العوامل كما يتحدث عنها النحويون، ولو
رجعنا إلى كتبه لوجدناه زاد عوامل لم يعترف بها جمهور النحويين⁽¹³²⁾.

لذا لا حجة لمن ذهب إلى مخالفة ابن جني لما قرره سيبويه وبقيّة النحويين
عن العامل، وبنى على ذلك حكمه بإلغاء العامل⁽¹³³⁾.

فالقارئ لكتب النحاة القدامى يدرك أنهم يعلمون العلم التام أن العمل ينسب
إلى المتكلم الذي يلتزم به بالعرف اللغوي السائد في بيئته، وهم يعلمون تمام العلم أن
العرب نطق لغتها سليمة فصيحة بالتلقين والسماع.

وهذه المؤثرات التي سميت بالعوامل ما هي إلا علامات ودلالات، وما قولهم - مثلاً -
: إن هذا الفعل مجزوم بـ (لم) أو منصوب بـ (لن) إلا من قبيل إسناد الحكم للسبب،
وهو استعمال عربي فصيح⁽¹³⁴⁾.

ولم يقصدوا بالعامل أنه قادر فاعل مؤثر بذاته، وإنما أرادوا أن التركيب على
شكل معين يؤدي إلى ضبط معين، فإذا تغير التركيب تغير الضبط، وكانت نسبة

العمل إلى اللفظ أو المعنى من أجل التيسير، وتقريب المعنى، وإفهام المتعلم، فهو وسيلة تعليمية لتقريب الضوابط والقواعد إلى أذهان الدارسين⁽¹³⁵⁾.

والذي يظهر لي أن نتجنب هذه المبالغة في الحديث عن إلغاء العامل، وأن نبقي عليه في صورة ميسرة على أنه وسيلة لتقريب القواعد، إذ الدعوة إلى إلغاء العامل تؤدي إلى ضياع بعض المصطلحات النحوية، كما في نحو: (شرب محمد الدواء) إذ تقول: (محمد) فاعل و (الدواء) مفعول به، وفي نحو " محمد ناجح " تقول: (محمد) مبتدأ و (ناجح) خبر، وضياع مثل هذه المصطلحات يصدع بنيان المنهج الذي وضعه النحاة، فحفظ اللغة طوال هذه الأحقاب الطويلة.

2- التعليل النحوي:

من المألوف لنا استراحة النفس لتعليل ما يقع بين أيدينا من الأحكام والأمور المختلفة؛ ذلك لأن النفس البشرية نزاعة دائما إلى معرفة العلة والأسباب .
ومن ثم نقول : إن نشأة التعليل عند الجيل الأول من النحويين كانت استجابة لهذا النداء الفطري، فهؤلاء المؤسسون للدراسات النحوية قد بهرتهم اللغة العربية بحسن وقعها، وجمال تنسيقها، ولهذا نراهم بعد أن وضعوا اللبنة الأولى لقواعدها أخذوا يتلمسون علة؛ استجابة لهذا الباعث الفطري، وليس أدلّ على ذلك من قول الخليل بن أحمد حين سئل عن علة النحوية، فقال: " إن العرب نطقت على سجيبتها وطبيعتها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له، فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج الملائمة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له.. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة.. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "⁽¹³⁶⁾.

وهكذا يوضح لنا الخليل بعبارته الممتعة مصدر الإلهام لما ذكره من العلل النحوية، وهو حسن تنسيق اللغة، وجمال أسلوبها.

ويعنيني - هنا - أن أقف لحظة أمام عبارته: " فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " فإنني ألمح خلال هذه الكلمات صفة من أعظم الصفات العلمية، وأعني بها التواضع، كما أنها توحى بحث الدارسين على أن يُمعنوا النظر في لغتهم؛ لعلهم يفتنون إلى مزيد من أسرارها. ومن المعلوم أهمية التعليل، وكونه عنصرًا أساسيًا في الدرس النحوي، وكان أوائل النحويين أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وعمرو بن العلاء المازني معلّين⁽¹³⁷⁾.

ولكن سرعان ما زاد البحث في العلل والأسباب، وتأثرها بالمصطلحات المنطقية والفلسفية، حتى تعددت أنواع العلل عند النحويين، بل إن منهم من أفرد لمبحث العلة كتابًا خاصًا كما فعل أبو القاسم الزجاجي، فله كتاب (الإيضاح في علل النحو)، وقسم فيه العلل ثلاثة أنواع: العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل النظرية الجدلية، وفصل التقسيم المذكور في العلل بأمثلة وشرح يطول ذكره⁽¹³⁸⁾. وعليه فقد رأى كثير من النحويين أن اتساع النحو ودراسة علمه يتحققان إذا اختلطت مباحثه بمباحث التعليل الفلسفي، فأكثرُوا منها على نحو ما نرى عند كثير من المتأخرين.

وعلى سبيل المثال في حديث ابن يعيش عن الاسم المعرب نجده يقول - وهو يشرح عبارة المفصل - : " (ومن أصناف الاسم المعرب) ..: وقدّم الكلام على المعرب قبل الإعراب، وإن كان المعرب مشتقًا من الإعراب، والمشتق منه قبل المشتق، وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب، والإعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له، والإعراب كالعرض فيه، فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب "⁽¹³⁹⁾.

ولا يخفى على القارئ ما في أسلوبه من الاصطلاحات الفلسفية مثل: ما يقوم بنفسه، وما لا يقوم بنفسه، والمحل ، والحال.

والتعليل في كل قضايا العلم وظواهره ومسائله أمر لا مناص منه، ولا مفر،
ولكن بقدر لا يخرج عن حدود العلم ووسائله في البحث، وهي الملاحظة، والتجربة،
واستخدام العقل في استنباط القاعدة وإجرائها والقياس عليها.

ولكن علة التعليل في النحو آتية من تسلسل العلل وإمعانها في القياس
المنطقي المجرد الذي يصل أحياناً إلى البعد عن الواقع المحسوس، بل ينتهي أحياناً
إلى ما لا يقبله العقل⁽¹⁴⁰⁾.

لم يسترح بعض العلماء القدامى لطغيان المباحث الفلسفية والعلل المنطقية
على علم النحو، وعلى رأسهم ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة). وقد استقى رأيه
النحوي هذا من مذهبه الفقهي الظاهري الذي يأخذ بظاهر النص ويرفض العلل
والقياس⁽¹⁴¹⁾.

وكان في رأيه متأثراً بمن سبق كابن السراج وابن جني، وساق مثلاً: سؤال
السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع،
فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: " كذا نطقت به العرب ثبت ذلك
بالاستقراء من الكلام المتواتر "⁽¹⁴²⁾.

وقد سمى هذا النوع من التعليل بالعلل الأول، وأقرّ بقاءها في الدراسات
النحوية؛ لأننا بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، على الرغم من
إنكاره مبدأ التعليل في أول الأمر.

كما قرّر أن السائل عن سبب رفع الفاعل لو أجبناه بقولنا: للفرق بين الفاعل
والمفعول، فقال هذا السائل: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا
له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى
الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل، وأعطى الأخف - الذي هو النصب - للمفعول؛
لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة؛ ليقلّ في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم
ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله
؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع
العلم⁽¹⁴³⁾.

ويجدر بي أن أشير - هنا - إلى أن ما سماه ابن مضاء (العلل الثواني) كان قد سماه أبو بكر بن السراج من قبل (علة العلة)، وما سماه (العلل الثالث) كان قد سماه ابن جنبي (علة علة العلة)، وذلك في حديثه عن الفاعل، إذ قال: " فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة، ثم قرر أن السائل يمكن أن يماطل فيقول: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فيكون الجواب: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضممة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى" (144). وقد عقب ابن جنبي على كلام أبي بكر بأنه يترتب عليه أن تكون هناك (علة) و(علة العلة)، و(علة علة العلة) (145).

والقصد بالتعليقات النحوية إنما هو التماس حكمة لما نطقت به العرب، كما يلتمس الفقهاء حكمة للتشريعات الإسلامية (146).

وقد أثر ذلك عن أئمة النحويين كالخليل بن أحمد في كلامه السابق، وأبي الفتح عثمان ابن جنبي في قوله: "واعلم أنا - مع ما شرحناه وعيننا به، فأوضحناه، من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام، لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين" (147).

من هذا يتبين شأن العلل النحوية، وأن أمرها ليس من الخطورة كما صوره بعضهم، ولا تمثل كلّ النحو، وبالتالي لا تستحق هذه الثورة العنيفة.

كما أنه - من الإنصاف - في الجانب النقدي كان ابن مضاء موقفاً حين طالب بإسقاط العلل الثالث - دون الثواني - عند من بالغ في شأنها؛ لأن هذا النوع من العلل أثقل كاهل علم النحو، وجعل كثيراً من الدارسين يضيعون به.

3- الإعراب وجزئياته:

ظاهرة الإعراب أصل من أصول النحو العربي، بل تكاد هذه الظاهرة تنفرد بعلم النحو على وجه التقريب، حتى غلب على ظن بعضهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء.

ومع ذلك كانت هذه القضية مرتعاً خصباً لدراسات من حاول تجديد النحو، أو تيسيره، وربما إحياءه.

وسبق أن فصلنا القول في الاتجاهات المعنوية بتيسير الإعراب، أو تخليص النحو من قيوده، أو الاكتفاء بألقاب الإعراب دون البناء أو العكس، أو التجديد في مجال الحركات وإلغاء بعضها، أو إلغاء الإعراب التقديري والمحلي والنيابي، أو الإعراب بالحركات دون الحروف، أو إلغاء إعراب بعض الحروف والأدوات، ونحو ذلك مما سبق تفصيله في موضعه⁽¹⁴⁸⁾.

وكانت أشدها غرابة تلك الدعوة المنادية بترك الإعراب جملةً، وأن التخلص منه بالتسكين قضاءً على أكبر صعوبات النحو، وكان زعيم هذا القول الدكتور إبراهيم أنيس، صاحب (قصة الإعراب)⁽¹⁴⁹⁾.

وقد تكفل عدد غير قليل من الباحثين بالرد عليه، وعلى من شايعه، وكانت بعض الردود غاية في العنف مما أثار حفيظة الأستاذ محمد شوقي أمين الذي دبج مقالاً بدأ فيه بالهجوم على المتمسكين بالإعراب قائلاً: " ذلك هو شأن الإعراب ومكانته من اللغة ، يحسب المحافظون فيما يحسبون أنه حرام على البحث، وأنه باب موصد لا يفتح لرأي، فهو عندهم مستعصم على الاجتهاد، لا يجنح إليه فكر ولا يرقى مناطه قلم.. ما إن ينادي أحد من المحدثين بترك الإعراب حتى يهب في وجهه المعارضون يرمونه بإحدى اثنتين أو كليهما، الأولى أنه يفسد اللغة ويخل بمبدول الكلام، والأخرى أنه يعتل على الإعراب؛ لقصوره ولعجزه عنه"⁽¹⁵⁰⁾.

ويتصل بهذه المقترحات رأي آخر يرى صاحبه أن حركات الإعراب ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين: طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات. وأنه كان يؤتى بالحركة لوصل الكلمات بعضها ببعض، وأن ما نقل إلينا من شعر العرب لم ينطقه العربي كما نقل إلينا؛ لمخالفته للقواعد التي يقتضيها الانسجام بين حركات الكلمة⁽¹⁵¹⁾.

ويتصل بهذا العنصر قضية الإعراب والمعنى، ولا ينكر أحد فضل الإعراب في تمييز المعاني، وإنكار هذا بمثابة إنكار الأمر المحس المشاهد. ولتقرير ذلك أكتفي بضرب مثالين:

أ- قال الكسائي: اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: وما النحو؟ فقلت- وأردت أن أعرفه فضل النحو - ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك (بالإضافة)، وقال له آخر: أنا قاتلُ غلامِك (بالتنوين)، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً، فقال هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا. وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك (بالإضافة)، لأنه فعل ماض، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك (بالنصب) فلا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد.. وكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو..(152).

ب-أخذ عبد الملك بن مروان رجلاً كان يرى رأي الخوارج، فقال له: ألسنت القائل: ومنا يزيدُ والبطيئُ وقعنُبُ ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فقال الخارجي: إنما قلت: أميرَ المؤمنين، أي: يا أمير المؤمنين، فأمر بتخليفة سبيله(153).

وأستطيع أن أقول - هنا - لقد تراوحت الدراسات في مجال الإعراب بين الجزئية والشمولية، كما تراوحت بين المحافظة والتحديث، وكانت في كثير من الأحوال غنية بالإثارة والغرابة، إما في اعتمادها الظواهر الشاذة، والقضايا الخلافية، وقواعد العامية، وإما في تفتق عقول أصحابها عن اجتهادات غرائبية(154).

4- إلغاء بعض الأبواب النحوية:

قال الدكتور أحمد الجواري - في مقال له (رأي في تيسير النحو): "وإذا أريد تيسير تعليم النحو فلا بد أن يصار إلى البحث عما اصطنع فيه من مسائل وأبواب قاد إلى اصطناعها القياس المجرد بتسلسله البعيد عن واقع اللغة، فاصطنع لها أمثلة وعبارات لم ترد في كلام العرب، ولم ترو في المأثور. مثال ذلك: أجزاء من بحث التنازع والاشتغال، وباب التدريب النحوي (التمارين)، وما اشتمل عليه كالأخبار بالذي.."(155).

وهو في هذا المنحى يكرر ما طالب به ابن مضاء في رده على النحاة حيث نادى بحذف بابي الاشتغال والتنازع من علم النحو؛ لأن التقدير فيهما التواء بالألسنة عن الأسلوب العربي القويم، كما دعا إلى إسقاط مسائل التمارين⁽¹⁵⁶⁾.

وقد حَلَّتْ هذه الدعوة لبعض المنادين بالتجديد من المعاصرين - كما تقرر سابقاً - فعلاً صوته مكرراً نداء ابن مضاء بضرورة إلغاء هذه الأبواب التي جعلت من النحو علماً معقداً ومنفراً للباحثين والدارسين على حدّ سواء، وهو بهذا الشكل لا يتناسب مع حضارة القرن وعصر التجديد والتطوير العلمي.

وأضاف آخرون أبواباً أُخَرَ رأوا من الضرورة حذفها ليكون النحو منسجماً مع واقع التعليم المعاصر الميسر وفق مرئياتهم:

فهناك من طالب بحذف (نائب الفاعل) ؛ لأن فيه زيادة وفضولاً⁽¹⁵⁷⁾.

ومنهم من ألغى باب (التعجب) ونقل الصيغة الأولى (ما أفعله) إلى باب التمييز، والثانية (أفعل به) إلى فعل الأمر⁽¹⁵⁸⁾.

ومنهم من ألغى باب (الترخيم)؛ لأنه قديم، وأصبح الآن مهجوراً⁽¹⁵⁹⁾.

إضافة إلى ذلك، ما طولب بإسقاطه وحذفه من بعض الأبواب، وجزئيات النحو، على النحو الذي فصلناه سابقاً.

والحق أن بعض ما ذهب إليه هؤلاء تنقصه النظرة الشاملة التي تحيط بجوانب الأبواب المزعوم إلغاؤها من علم النحو العربي، كما أن بعضه ينقصه الاستقراء المعقول، الذي لا يغفل مصدرًا موثقًا، ومرجعًا أصيلاً، وتتناقض في بعض تطبيقاتهم مع النصوص الكريمة في القرآن الكريم والحديث الشريف، ونصوص العرب نثرًا وشعرًا.

ومن حق ابن مضاء، وغيره، أن يردوا (مسائل التمارين)، ولهم أن يقرؤوها وألا يقرؤوها. وقد اعتاد النحويون أن يذكروا هذا الباب في ختام الحديث عن علم الصرف؛ لأن علم الصرف له شبه قوي بالعلوم الرياضية، ومن لوازم الرياضة التمارين الكثيرة.

وللنحويين - أيضًا - باب للتمارين في مسائل النحو سموه (باب الإخبار بالذي وبالألّف واللام). ومن المعلوم أن سيبويه لم يعرض لهذا الباب في كتابه، وإنما

اهتم به المازني، فأفرد له كتاباً سماه (كتاب الألف واللام)، وقد بسط القول فيه المبرد في المقتضب، وابن السراج في أصوله، والرضي في شرحه الكافية⁽¹⁶⁰⁾. ويتحدث الدكتور محمد إبراهيم البنا عن هذه المسائل الافتراضية فيقرر أنها قد فتحت باباً شغل النحاة في القرون الماضية هو (باب الألف والأحاجي)، وقد ألفوا فيه ونظموا، وشغلوا به وشغلوا الناس، وقامت بينهم بسببها الخلافات، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع، ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعباً باللغة، وكان النحاة اعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم، وأنه ليس بعدما وصلوا إليه زيادة لمستزيد⁽¹⁶¹⁾.
وإنه من النظرة العلمية المتخصصة - التي تبدو لي - أوكد على أن هذه المسائل الافتراضية وبعض مسائل بابي التنازع والاشتغال لهي سبب الغموض والصعوبة التي ابتلي بها علم النحو فعلاً، وأثقلت كاهله، ومنها كان المدخل لتندّر بعض الباحثين بالنحو، والتفتير منه، وجعل كثير من الدارسين يضيقون به ذرعاً.. وإذا صح أنها كانت تلائم العصر الذي كتبت فيه، فإنها لم تعد ملائمة للواقع اللغوي الذي نعيشه.

ثانياً: دعوات التيسير بين النجاح والإخفاق :

إذا كان مشروع التيسير للنحو العربي يرفض رفضاً صريحاً من قبل مجمع اللغة العربية العراقي؛ لأنه لا يؤدي غرضه المنشود، فإن المشروع يرفض جملة من مجمع اللغة العربية بدمشق⁽¹⁶²⁾.

ومع أن بعض هذه الجهود كانت أكثر وعياً بأصول المشكلات وبأبعادها وأكثر جرأة في التعبير عنها، وأكثر دقة في وصف العلاج، ومع ما أحدثته من دويّ في الأوساط العلمية المحافظة، وخاصة في القديم مثل ثورة ابن مضاء القرطبي في (الرد على النحاة)، وفي الحديث كمحاولة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، إلا أنها لم تستطع أن تأخذ طريقها إلى أية هيئة علمية، كما لم يأخذ بها أحد!! على الرغم مما بذله أصحابها وأنصارهم في سبيل فرضها على مناهج التعليم الحديث في المدارس الحكومية، وكانوا جميعاً من أصحاب النفوذ، ففي العصر الحديث جلّ هؤلاء في وزارة المعارف المصرية، وقد كان (طه حسين) - المتحمس لمشروع إبراهيم

مصطفى والمقدّم له - وزيراً للمعارف، وكانت اللجنة الوزارية المكلفة بتجديد النحو سنة 1938م مكونة من: طه حسين، وإبراهيم مصطفى، وأحمد أمين، وعلي الجارم، ومحمد أبو بكر، وعبد المجيد الشافعي، وكانت بصمات إحياء النحو ظاهرة في مشروع اللجنة⁽¹⁶³⁾.

كما اضطر إبراهيم مصطفى للتنازل عن كثير مما دعا إليه من اجتهادات، وتخلّى عن تأليف كتابه الثاني في (الأفعال)، الذي وعد به. وقد شارك - وكانت له مكانته ونفوذه - في تأليف العديد من الكتب المدرسية الرسمية في النحو منذ أواخر الثلاثينيات، ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يضع فيها شيئاً من الآراء النحوية الجديدة، التي ضمنها كتابه الموضوع أساساً لتيسير النحو، باستثناء فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معاً..

وبذلت جهود لتعميم هذه الفكرة في الكتب المدرسية في كل من مصر وسوريا إبّان الوحدة، ولكنها رفضت رفضاً بشدة من قبل السوريين، ثم أهملت تماماً، ولا تزال كذلك حتى الآن⁽¹⁶⁴⁾.

كما أن مجمع اللغة بالقاهرة نقض مجمل ما ورد في اقتراحات اللجنة الوزارية، ولم يوافق عليه، وكذا ردّ كثيراً من الاجتهادات التي اعتبرت لا جدوى من ورائها، بل كان المجمع نفسه مضطرباً في قراراته، يقبل تارة ثم يعود إلى رفض ما قبله، نحو: موافقته على إلغاء الإعراب التقديري والمحلي أولاً، ثم التراجع عنه..

إضافة إلى ما سبق نجد أن هذه الدعوات لم تجد قبولاً عند كثير من الباحثين المعاصرين، حتى رأينا منهم من يتحدى هؤلاء المنادين للتجديد بأن يأتوا ببديل عما جاء به الأوائل من النحاة، فيقول: "إن استطاع دعاة التجديد أن يبتدعوا لنا قواعد أخف حملاً، وأقرب تناولاً، وأيسر تداولاً، تغني غناء قواعد النحو، وتسد مسدها، إن استطاعوا ذلك فنحن على استعداد لأن نقبل عليها، وننصرف عن قواعد النحاة، بل وعلى استعداد لأن نلقي كتب النحو في البحر"⁽¹⁶⁵⁾.

ولعل سرّ الإخفاق هذا يكمن في أن الانتقادات التي وجهت للتجربة النحوية العربية تغفل عن الذهنية التي أنتجت هذا النحو، وكانت ستصح هذه الانتقادات لو وجهت إلى قوم لا يحاولون إلا دراسة لغة معينة، دراسة لغوية محضة.. إذ لو كان

المجتمع العربي يرجو من الدرس اللغوي الثمار اللغوية وحدها لما تردد وتأخر عن درس الواقع اللغوي في البلاد الإسلامية، مع تطور الأحوال وتغيّر الممالك ومسير الزمن، وقد كان واقعاً غنياً، لا نعدم الإشارة إلى بعض عناصره في كتابات المتقدمين⁽¹⁶⁶⁾.

فاللغة والتصور هما اللذان أمليا على النحاة ظروف علمهم وطبيعته، وكل انتقاد نابع من خارج التجربة العربية، أو مغفل للتصور العربي لا يكون علمياً أولاً، ولا يكون بناءً ثانياً⁽¹⁶⁷⁾.

وكأن نفرًا من المعاصرين أراد أن يفيد من الجديد اللغوي الذي كتبه الغربيون في علم اللغة الحديث، وليس من ضير أن نفيد من كل جديد، ولكن ينبغي لهذا نفر من الدارسين أن يكون على دراية وافية بالعلم القديم الموروث في نحو العربية، وما يتصل بنظامها وأبنيتها. إذ الغالب على هذا نفر أنه لم يستطع أن يفيد من الجديد؛ لقلة بضاعته في القديم، فلم يتهياً له أن يختار من الجديد ما يلائم نحو العربية، ولا يهدم أصلاً من أصولها.

ولو كان هؤلاء على علم وافٍ بأصول العربية الموروثة لاستطاعوا أن يتخذوا من الجديد النافع ما يعين على بناء هيكل جديدة في النحو العربي.

الخاتمة:

ينبغي أن نشير - قبل طرح الحلول المقترحة في هذا المضمار - إلى أن الشكوى من صعوبة مادة النحو ما زالت تطرق أسماعنا إلى يومنا هذا، وإن كانت جهود الأوائل المنادية بالتيسير جاءت مبعثرة، فإن مجموعة من الباحثين في عصرنا الحاضر ما زالوا مضطربين في تجديد مكن المشكلة، فمنهم من يذهب إلى أن المادة

النحوية ثقيلة بما أثنيت به من علل ثوان وثالث، وأن أكثر الدارسين لا يطيب له إثارة مثل تلك العلل عند من يتبرم من سماعها، وكذا الأمر بالنسبة للأقيسة والتأويلات النحوية، والإعرابات الملبسة، وخلافات النحويين من بصريين وكوفيين وغيرهم في مباحكات مختلفة، كل ذلك أصاب النحو بعقدة الجمود والجفاف، وبالتالي صار شعباً مخيفاً لدى الطلاب، ولاسيما غير المتخصصين⁽¹⁶⁸⁾.

ومنهم من يرى أن العيب والتخلف والجمود كامن في المدرس وفي طريقة التدريس والنحو مبرراً من هذا كله، ويحكم بأن طريقة تدريس النحو في مدارسنا وجامعاتنا غير صالحة، وغير مؤهلة لنقل ما وضعه النحاة إلى الناشئة والدارسين بأسلوب مثير⁽¹⁶⁹⁾.

وأعجب من هذا أن تجد من يحكم بأن محاولات التجديد كلها على اختلاف أشكالها ومقترحاتها عجزت أن تحيي أو تجدد أو تيسر، لا لعجز المؤلفين، ولكن لأن النحو أصلاً لا ييسر، واستمر أنين العليل مئة سنة، لم تنفع في علاجه وصفات الأطباء، ولا أدوية الصيادلة، وليس يُدرى إلى متى كان سيستمر كل هذا؟ لو لم يقل قائل: "إن النحو لا ييسر!!"⁽¹⁷⁰⁾. ويرى هذا الباحث أنه بعد دراسات مضمّنية في هذا المجال، وبعدما أنفق في ذلك نحواً من سبعة أشهر، استقرت في نفسه حقائق ثلاث:

الأولى: أن النحو لا ييسر، وأن السعي إلى تيسيره باطل الأباطيل، وأن الإخلاص للفكر العربي والإسلامي يأمر بترك النحو على ما هو عليه، لعالم ينظر، ومؤرخ يسجل، ومتفقه يسترشد، وطالب علم يقتفي.

والثانية: أن النحو شيء والقواعد شيء آخر، وبتعبير آخر: ليس النحو هو القواعد، وإن كان يشملها.

والثالثة: أن تخليص القاعدة من النحو، ثم إعادة صوغها، هو وحده الذي يستطيع، ولا يكون ذلك إلا بقراءة كتب النحو قديمه وحديثه، واختيار الأوضح من المسالك، والأعم الأشمل من الأحكام، والأيسر منها، والأرفق⁽¹⁷¹⁾.

إلى غير ذلك من الرؤى المتضاربة التي تجعل الدارس اللغوي والمتمعن في تلك المحاولات والجهود يظل في حيرة، مع إدراكه جيدًا أن المادة النحوية وطريقة تدريسها بحاجة إلى إعادة نظر!!

وعلى الذين وقفوا ضد مطالب التيسير عليهم أن يفهموا أن التغيير ينبغي أن يكون واعياً للرسالة، مستهدفاً بناء العربية، لا هدم أسسها، وأن الأسلوب الذي كان يناسب طلاب العربية في العصور الإسلامية الأولى، أو العصور الوسطى، ربما لا يكون من الحكمة أن نُكره عليه طلاب هذا العصر، وأن تتطلق النصوص التي نقدمها للناشئة من تراثنا الفكري مع إلباسها طابع عصرنا الحاضر، حتى لا يشعر المتعلم أنه إنما يردد قوالب من التعبي، والخبرة البشرية، دون معنى، أو محتوى⁽¹⁷²⁾.

وباب نقد النحو مفتوح على مصراعيه، إذ لم يزعم أحد من النحويين أن لهم حصانة، أو أن قوانينهم لها قداسة وحرمة، وإنما ينبغي أن يكون النقد مرتكزاً على الاستقصاء والاستقراء، فيكشف عما في قواعد النحو من قصور، وما وقع فيه النحويون من تقصير. أما المهاجمة عند سنوح أول خاطر، أو عروض نزوة من نزوات الفكر، فهذا مما ينبغي ألا يكون، ولو ألبس ثوب التجديد⁽¹⁷³⁾.

إذن فالتيسير المنشود للنحو العربي ليس معناه التتكر للماضي، أو محاولة طمسه، بل هو السعي نحو فهمه في ضوء معطيات العصر، وجعله وسيلة نافعة في الحياة الحاضرة.

الحلول والتوصيات :

ومشاركة مني في وضع حلّ لهذه المعضلة، التي نشعر بها في أوساط لغتنا العربية، أسرد-هنا- جملة من التوصيات والمقترحات، علها تسهم في هذا المضمار، وهي على الوجه الآتي:

- 1- مما هو جدير أن يلتفت إليه ابتداءً أن التيسير ليس في حذف مسائل من النحو، أو اختصارها، أو تمهيد الوعر من مسالكه فحسب، وإنما الجانب الأهم والمقدم هو فقه النحو وفهم وظيفته التي انطلق منها على حقيقتها، وتكوين النماذج البشرية التي تستطيع أن تدرك ذلك، وتتمثله في أذهانها، ثم تكون قادرة على إبلاغ هذا الفن من المعرفة إلى الذين يقومون على تدريسهم.
- 2- يجب أن تكون محاولتنا للتيسير والتطوير قائمة على النظرة الفاحصة الدقيقة التي كانت سمة النحويين القدامى، وعلى الاستيعاب العام الشامل الذي يراعي الفروق بين الأساليب المختلفة، ومدى مطابقة الأسلوب للمعنى الذي يراد الحديث عنه.
- 3- تيسير النحو وتعلمه ليس أمرًا قائمًا بذاته، منقطعًا عما سواه من أنماط التعليم وموضوعاته، بل إنه يتصل بها أوثق الاتصال، ويتفاعل معها، ويستعين بها في تمهيد سبله، وتيسير مسأله، مثلما تستفيد هي من تيسير تعليم النحو وإتقان مادته، وتسديد طريقته.
- 4- إعداد المتخصص الجيد الذي يمتلك مصطلحات علم النحو العربي، ويعرف مناهج هذا العلم الأساسية، والإحاطة بهذه المادة إحاطة تقربه من مرتبة الفقيه المجتهد، وتمكنه من دراسة وظيفة الأصوات اللغوية، والتراكيب والأساليب العربية في التعبير عن حاجات الإنسان العربي وعن أغراضه.
- 5- التقليل بالقدر الممكن من المصطلحات الكثيرة التي تمتلئ بها كتب النحو، وأن نكتفي بالقدر الضروري منها، الذي يفى بالغرض، دون أن نلجأ إلى الإيجاز المخل الذي يكون الضرر فيه أكثر من الفائدة، والذي يحوّل النحو إلى ألغاز وأحاجي، تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل، فنكون قد عدنا إلى ما كنا فيه، وربما إلى تعقيد أكثر وتعنت أشد.

6- ينبغي أن نخلص النحو من الأساليب السلبية التي لا يجوز استعمالها، وأن نكتفي بالأمثلة الصحيحة، فلا خير في أن نقول: إنه لا يصح أن تقول كذا..؟! وإنما الخير في أن نذكر الوجه الصحيح الجائز، ففي ذلك تجلية لهذا الوجه، وتثبيت له في الأذهان.

7- مما يساعد على تيسير النحو وتقريبه أن ينحى عنه ما ليس داخلاً في صميمه من الفروع التي تتصل بعلوم أخرى اتصالاً وثيقاً، والتي تستفيد من هذه الفروع، وتفيدها، كالبحت في بعض الألفاظ: أبسيطة أم مركبة؟ ونحوها..

مما مجاله علم المنطق والكلام مثلاً، وكالبحت في جموع التكسير للمفردات المختلفة الشائكة، فإن ما يعرض له النحاة من ذلك وما يضعونه من ضوابط ومعايير ليس قاطعاً في الدلالة، كما أنه ليس جامعاً للمفردات، ولذا كان من الخير أن يُبعد من دراسة النحو، وأن يوضع حيث يجب أن يكون في علم الصرف في الفرع المناسب له.

8- من الملاحظ أن كتب النحو المتأخرة قد خلت من مسائل التمارين غير العملية، ومن افتراض الصيغ بالإتيان بها على أوزان لم تستعملها العرب مصوغة عليها، وهذا اتجاه في الطريق الصحيح، فقد استراح الدارسون من الضرب في متاهات لا داعي إليها، واستراح الذهن من عناء لا فائدة فيه، ولا خير يرجى من ورائه.

9- تسهيل المطولات من كتب التراث مطلب من مطالب التيسير، وكذلك التخفيف من الخلافات، والعلل، والأقيسة، والتأويلات النحوية، كما أن الإسراف في الاستشهادات التي تظهر فيها الصنعة، ويعول فيه على الندرة والشذوذ، يجب أن يُخلص منه النحو، الذي يُقدّم للنشء وأن تبقى تلك المماحكات للمتخصصين في هذا العلم دون سواهم.

10- ما من شك في أن الفوائد والفرائد النحوية مفرقة في أضعاف كتب النحو، وجمع هذه الفوائد في كتاب، مما يُيسّر دراسة النحو،

ويدفع عنها الملل والضجر، ثم فيه تشجيع لطوائف كثيرة على قراءة النحو والنظر فيها والرجوع إليها. وهي دعوة إلى استقرار تام للقواعد التي نحتاج إليها؛ لسلامة أساليبنا، وجمعها، وترتيبها ترتيباً محكماً، بحيث تكون مسائل كلِّ باب على حدة، ولتكن لنا في كتب اللغة أسوة.

11- إن ما يقتضيه التيسير المطلوب اختيار النصوص ذات الوظيفة اللغوية الأدبية، والمعلومات الثقافية في أسلوب واضح بعيد عن التعقيد والتعذر والغرابة والألغاز.

12- التزام الفصحى في التدريس مطلب لإنجاح التجربة التربوية للنشء، وإلا فكيف يستقيم اللسان بتعلم القواعد نظرياً دون تطبيقها عملياً!! وإنَّ مما يعين على ذلك أن تكون العربية الفصحى هي لسان المعلم والمتعلم في حبرات الدرس، وأن تُهجر العامية في مجال إلقاء الدروس، وفي ما يجري من مناقشات ومحاورات في المحيط المدرسي.

13- يجب أن نحدد المرحلة الخاصة من مراحل التعليم التي نريد أن نيسر لها النحو، وأن نقرِّبه إلى أذهان أبنائنا. فليس هناك شك في أن ما يحتاج إليه تلميذ المرحلة الأولى يختلف عما يحتاج إليه طالب الجامعة غير المتخصص في اللغة العربية، وما يحتاج إليه هذا الطالب يختلف عما يجب أن يلمَّ به الطالب المتخصص الذي يعدُّ نفسه ليكون معلماً للغة العربية قائماً على تدريسها، وخدمتها، وشرح أساليبها، ومناقشة قضاياها.

14- التخفف من التقسيمات والتفصيلات كمواضع الحذف والتقدير والإضمار والتقديم والتأخير في معظم الأبواب النحوية، وأوجه الصور الواردة- مثلاً- في اتصال الضمير وانفصاله، ومسائل الاشتغال والتنازع، والفروق بين البدل وعطف البيان، وصور إعمال الصفة المشبهة، ولا النافية للجنس، وبعض أحكام المنادى،

وبعض العلل الواردة في باب ما لا ينصرف .. وكذلك إغفال بعض الأدوات التي يقل دورانها على الألسنة، وغضّ النظر عن الأوجه الإعرابية الملبسة في بعض الأساليب، والعناية بتثبيت القواعد الأساسية التي لا غنى عنها، وتكرار مناقشتها في فروع اللغة العربية المختلفة في الإملاء، والقراءة، والتعبير، والأدب، فضلاً عن عرض نماذج منوعة في الزمن المخصص للنحو، بشرط أن يكون مناسباً للمرحلة التعليمية للطالب، آخذاً بعين الاعتبار مرحلة النضج العقلي.

15- ضرورة الاستفادة من التقنيات المعاصرة في الدرس النحوي بعد اتساع تطبيقات الحاسوب التعليمية، وبخاصة في مجال حوسبة علوم اللغة العربية، بهدف تنمية الحصيلة لدى المتعلم والدارس، والمناهج المتكاملة لتعليم قواعد النحو والصرف، واكتساب المهارات قراءةً وكتابةً .

وبعد: فهذه مجموعة من الطول والتوصيات، أحسب أنها إذا أخذ بها فسوف تحقق جزءاً كبيراً في عملية تيسير النحو العربي، وتعليمه للأجيال القادمة، بإذن الله. وأسأل الله- سبحانه وتعالى - أن ينفع بما سطرته وحررته في هذا البحث، وألا يحرمني ثوابه، وأن يرشدني إلى الصواب، إنه وليّ ذلك والقادر عليه..
والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث :

(1) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ص3.

(2) إحياء النحو ص2-3.

(3) تاريخ الدعوة إلى العامية ص20.

(4) مشكلة الإعراب ص90.

- (5) لغتنا في أزمة ص 47.
- (6) النحو العربي بين التطوير والتيسير ص 232.
- (7) ينظر النحو العربي بين التطوير والتيسير ص 236-241.
- (8) أبحاث ومقالات في اللغة ص 151.
- (9) الخصائص 481/1.
- (10) ينظر مصطلحات علم أصول النحو ص 123.
- (11) إحياء النحو ص 1.
- (12) المرجع السابق ص 1.
- (13) المرجع السابق ص 11.
- (14) المرجع السابق ص 116-117.
- (15) المرجع السابق ص 125.
- (16) المرجع السابق ص 141.
- (17) المرجع السابق ص 179.
- (18) المرجع السابق ص 179.
- (19) المرجع السابق ص 126.
- (20) النحو بين التقليد والتجديد والتقليد ص 42-43.
- (21) سورة البقرة، الآية (28).
- (22) النحو المنهجي ص 52.
- (23) أوضح المسالك 224/3.
- (24) شرح الأشموني (منهج السالك) 13/3-14.
- (25) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي (المقدمة).
- (26) أساس البلاغة مادة (حمش).
- (27) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي (المقدمة).
- (28) المرجع السابق (المقدمة).
- (29) المرجع السابق ص 10.
- (30) المرجع السابق ص 92.

- (31) المرجع السابق ص 128.
- (32) المرجع السابق ص 224-225.
- (33) المرجع السابق ص 150.
- (34) المرجع السابق ص 243.
- (35) المرجع السابق ص 242.
- (36) المرجع السابق ص 117.
- (37) المرجع السابق (المقدمة).
- (38) صدر هذا الكتاب عن دار المعارف سنة 1982م.
- (39) ينظر: تجديد النحو (المقدمة).
- (40) المرجع السابق ص 12-13.
- (41) المرجع السابق ص 14-15.
- (42) المرجع السابق ص 19-20.
- (43) المرجع السابق ص 21.
- (44) المرجع السابق ص 22.
- (45) المرجع السابق ص 22-23.
- (46) المرجع السابق ص 23.
- (47) المرجع السابق ص 32-33.
- (48) النحو العربي بين التطوير والتيسير ص 251.
- (49) مذاهب الإعراب ص 51.
- (50) في إصلاح النحو العربي ص 7.
- (51) العربية وتسهيل قواعدها - مجلة المقتطف 342/29.
- (52) في إصلاح النحو العربي ص 90.
- (53) ينظر النحو بين التجديد والتقليد ص 64.
- (54) مطبوع ومتداول بطبعة القاهرة 1966م.
- (55) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع، 1957م.
- (56) من أسرار اللغة ص 239.

- (57) رأي في الإعراب بالحركات ص 56. والباحث يعول على قول قطرب من القدامى:
" إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو
جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوصل والوقف، وكانوا يبطنون
عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل
الكلام! " ينظر الإيضاح في علل النحو ص 7.
- (58) قول في الإعراب ص 61-62.
- (59) العربية وتسهيل قواعدها - مجلة المقتطف 342/29.
- (60) تجديد النحو ص 109، وتيسير النحو التعليمي ص 40.
- (61) ينظر: مجلة مجمع فؤاد الأول، الجزء الخامس، ص 187-188، وتيسير النحو
التعليمي ص 40.
- (62) تيسير النحو التعليمي ص 86.
- (63) المرجع السابق ص 32.
- (64) المرجع السابق ص 56.
- (65) ينظر تيسير النحو والكتابة (ضمن إصدار مجمع اللغة العربية في خمسين عاما
(في عيد المجمع الخمسيني ص 172.
- (66) يراجع ص 13 من هذا البحث.
- (67) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص 189-277.
- (68) النحو الجديد ص 22.
- (69) تيسير النحو التعليمي ص 68.
- (70) المرجع السابق ص 83.
- (71) إحياء النحو ص 109.
- (72) في إصلاح النحو العربي ص 130.
- (73) في إصلاح النحو العربي ص 110، وتيسير النحو التعليمي ص 29-40.
- (74) إحياء النحو ص 110.
- (75) في إصلاح النحو العربي ص 136.
- (76) النحو الجديد ص 27.

- (77) المرجع السابق ص 28.
- (78) إحياء النحو ص 110.
- (79) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ص 52.
- (80) النحو الجديد ص 29-30.
- (81) مناهج في تجديد النحو والبلاغة والتفسير والأدب ص 53.
- (82) ينظر في إصلاح النحو العربي ص 89.
- (83) النحو الجديد ص 28-29.
- (84) إحياء النحو ص 113. قال عبد الوارث مبروك معلقا على تخريج إبراهيم مصطفى: " وهو تخريج ليس بالقوي؛ لأن الذي يحتمل هذه الشبهة مما بمنع من الصرف هو السماء فقط وكلها أعلام، وليس المألوف في الاستعمال إضافة الأعلام إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها، ومن الجدير بالذكر أن هذه الشبهة التي قبلها المؤلف هنا مخرجا، وهي الفتحة تعلق بها لتفسير ضم المنادى بدلا من نصبه كما سيتضح " في إصلاح النحو العربي ص 111.
- (85) إحياء النحو ص 179.
- (86) المرجع السابق ص 181.
- (87) وفي ما عدا هذه الأنواع لم يجد بدا من التسليم بأن منع الصرف فيها لعلل أخرى، لا صلة لها بالتعريف، مثل ما فيه ألف التأنيث بنوعيتها، أو زيادة الألف والنون. ينظر: في إصلاح النحو العربي ص 109.
- (88) ينظر العربية وتسهيل قواعدها - مجلة المقتطف 343/29.
- (89) إحياء النحو ص 62.
- (90) في إصلاح النحو العربي ص 105.
- (91) النحو المنهجي ص 112.
- (92) النحو الجديد ص 125.
- (93) رأي في جنس العدد ص 68.
- (94) المرجع السابق ص 68.
- (95) المرجع السابق ص 68.

- (96) المرجع السابق ص 69.
- (97) المرجع السابق ص 69.
- (98) سورة آل عمران، الآية 124.
- (99) سورة آل عمران، الآية 125.
- (100) سورة الحجر، الآية 87. وينظر مقاله عن العدد ص 75.
- (101) المرجع السابق ص 76.
- (102) العدد في العربية ص 70.
- (103) المرجع السابق ص 70.
- (104) المرجع السابق ص 70-71.
- (105) اقتراح تيسير العدد ص 73.
- (106) تنكير العدد وتأنيثه ص 80-81.
- (107) المرجع السابق ص 87-88.
- (108) ينظر: تيسير النحو التعليمي ص 103-104، وثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية ص 383، ورأي في تيسير النحو 162-166.
- (109) ينظر في نقد النحو العربي ص 29-30.
- (110) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ص 193-196، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص 267-277.
- (111) مجلة المجمع العلمي العراقي ص 316-321.
- (112) مجموعة القرارات العلمية ص 277-299.
- (113) سورة البقرة، الآية (249).
- (114) من قضايا اللغة والنحو ص 4.
- (115) المرجع السابق ص 41-49.
- (116) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع والعشرون ص 24-59.
- (117) طبعة القاهرة 1947م.
- (118) مطبوع متداول.
- (119) طبعة مكتبة نهضة مصر 1376هـ-1957م.

- (120) ينظر طه حسين ومشكلة النحو، ضمن كتاب (بحوث وباحثون) الكتاب الثاني ص148-149.
- (121) تجديد النحو ص3.
- (122) تبسيط استخدام اللغة العربية ص234.
- (123) ينظر النحو العربي بين التطوير والتهيئة ص251.
- (124) النحو العربي بين التطوير والتهيئة ص242.
- (125) ينظر مراحل تطور الدرس النحوي 100-105.
- (126) في النحو العربي، نقد وتوجيه ص175.
- (127) إحياء النحو ص195، وينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص191.
- (128) المقتضب 9/1. وينظر - أيضًا - الكتاب 79/1.
- (129) الإنصاف ص32-33.
- (130) ينظر: شرح المفصل 84/1، وشرح الرضي على الكافية 15/1، 18، 19، 31.
- (131) الخصائص 101-109/1.
- (132) ينظر الخصائص 278-276/2.
- (133) كابن مضاء، ينظر الرد على النحاة (تحقيق البنا) ص69.
- (134) النحو بين التجديد والتقليد ص22.
- (135) ينظر النحو العربي بين التطوير والتهيئة ص242.
- (136) الإيضاح في علل النحو ص66.
- (137) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص31، ونشأة النحو ص59.
- (138) الإيضاح في علل النحو ص64.
- (139) شرح المفصل 49/1.
- (140) رأي في تيسير النحو ص11.
- (141) ينظر الرد على النحاة (مقدمة المحقق شوقي ضيف ص16-17).
- (142) الرد على النحاة ص130.
- (143) المرجع السابق ص130-131.
- (144) الأصول في النحو 35/1، الخصائص 173/1.

- (145) الخصائص 173/1.
- (146) النحو بين التجديد والتقليد ص28.
- (147) الخصائص 87/1-88.
- (148) يراجع ص 13-16 من هذا البحث.
- (149) يراجع ص 14 من هذا البحث.
- (150) قول في الإعراب ص62، يراجع ص34 من هذا البحث. وينظر في الرد على هؤلاء كتاب (فصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب - مبحث الإعراب.
- (151) من أسرار اللغة ص142-158.
- (152) معجم الأدباء 177/13.
- (153) المحاسن والمساوي ص134.
- (154) ينظر في إصلاح النحو العربي ص197.
- (155) رأي في تيسير تعليم النحو ص165-166.
- (156) ينظر الرد على النحاة ص103-122، وص138-140.
- (157) هل من نحو جديد ص58-59.
- (158) تجديد النحو ص21.
- (159) المرجع السابق ص21.
- (160) ينظر النحو بين التجديد والتقليد ص31.
- (161) الرد على النحاة (تحقيق د. محمد البنا) ص44.
- (162) ينظر تيسير النحو والكتابة (ضمن إصدار مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (في عيد المجمع الخمسيني ص172.
- (163) قضية الإعراب ومشاريع تجديد النحو العربي ص11.
- (164) ينظر في إصلاح النحو العربي ص11-112.
- (165) النحو بين التجديد والتقليد ص12.
- (166) ينظر أسس منهج البحث في اللغويات العربية ص44.
- (167) ملاحظات حول بناء القاعدة النحوية ص62.
- (168) تبسيط استخدام اللغة العربية ص235-236.

- (169) واقع تدريس النحو في المرحلة الجامعية ص 60.
- (170) تيسير قواعد العربية ص 426.
- (171) المرجع السابق ص 426.
- (172) ينظر تبسيط استخدام اللغة العربية ص 238.
- (173) ينظر النحو بين التجديد والتقليد ص 81
-

المصادر والمراجع:

- 1- أبو السعود، صابر بكر: في نقد النحو العربي، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988م .
- 2- أمين، محمد شوقي: قول في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الرابع والثلاثون، 1394هـ - 1974م .
- 3- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد، الطبعة الرابعة، 1380هـ-1961م.

- 4- الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك)، مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- 5- الأنصاري، ابن هشام جمال الدين بن يوسف : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق محمد محي الدين بن عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1409هـ - 1988م.
- 6- أنيس، إبراهيم:
- رأي في الإعراب بالحركات، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1957م.
- من أسرار اللغة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1966م.
- 7- أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.
- 8- بلحبيب، رشيد:
- قضية الإعراب ومشاريع تجديد النحو العربي، نسخة مصورة من الشبكة الإلكترونية : (<http://faculty.uaeu.ac.ae>).
- ملاحظات حول بناء القاعدة النحوية، مجلة المنعطف، العدد 1991، 2م، المغرب.
- 9- البيهقي، إبراهيم بن محمد: المحاسن والمساوي ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1404هـ - 1984م.
- 10- الجندي، أحمد علم الدين: في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الحادي والأربعون، 1398هـ - 1978م.
- 11- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م.
- 12- الجواربي، أحمد عبد الستار: رأي في تيسير تعليم النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، العدد الثاني والخمسون، 1404هـ - 1983م.

- 13- حسن، عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، 1971م .
- 14- حسين، طه: مشكلة الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الجزء الحادي عشر، 1959م .
- 15- حسين، كامل:
- رأي في جنس العدد، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1962م.
- النحو المعقول، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع والعشرون، القاهرة، 1390هـ - 1972م.
- 16- حمودة، طاهر سليمان: تيسير تدريس اللغة العربية، جامعة الإسكندرية، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1972م.
- 17- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: معجم الأدياء، نشره مرجليوت، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأخيرة، بيروت - لبنان.
- 18- الخثران، عبد الله بن حمد: مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993هـ - 1413هـ.
- 19- الخوري، جرجس المقدسي: العربية وتسهيل قواعدها، مجلة المقتطف، مجلد 29، سنة 1904م
- 20- الخولي، أمين:
- تذكير العدد وتأنيثه، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1962م.
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، القاهرة، 1961م.
- 21- رائق، محمد أحمد: النحو المنهجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1959م.
- 22- رضي الدين: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ - 1985م.
- 23- الرُّبَيْدِي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، مصر، 1973م.

- 24- الزجاجي، أبو القاسم:
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن مبارك، دار النفائس،
الطبعة الرابعة، 1402هـ - 1982م.
- 25- زكريا، نفوسة: تاريخ الدعوة إلى العامية، الإسكندرية، 1964م.
- 26- الزمخشري، محمود بن عمر: أساس البلاغة، دار صادر، بيروت،
1385هـ - 1965م.
- 27- الزيات، أحمد حسن: لغتنا في أزمة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،
مجلد 10، 1958م.
- 28- السامرائي، إبراهيم: هل من نحو جديد؟، المجلة العربية للدراسات اللغوية،
المجلد الثالث، العدد الأول، ذو القعدة 1404هـ - أغسطس 1984م، معهد
الخرطوم الدولي للغة العربية - السودان .
- 29- ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد
الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- 30- سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام
هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1403هـ - 1983م .
- 31- السيد، عبد الرحمن: النحو العربي بين التطوير والتيسير ، مجلة مجمع
اللغة العربية، الجزء السبعون، القعدة 1412هـ - مايو 1992م.
- 32- الصعيدي، عبد المتعال: النحو الجديد، القاهرة، 1947م .
- 33- الصيداوي، يوسف: تيسير قواعد العربية، مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات
العولمة، الدورة الأولى 2002م - 1423هـ، معهد الدعوة الجامعي للدراسات
الإسلامية ، بيروت، لبنان .
- 34- ضيف، شوقي:
- تجديد النحو، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، 1982م .
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف،
مصر، 1986م .

- تيسير النحو، ضمن كتاب في أصول اللغة عن مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، ج3، الطبعة الأولى، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1403هـ - 1983م.
- 35- الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مصر، الطبعة الثانية، 1389هـ - 1969م.
- 36- عبد التواب، رمضان:
- بحوث ومقالات في اللغة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1980م.
- فصول في فقه العربية، القاهرة، 1980م.
- 37- عبهري، كمال جبيري أمين: واقع تدريس النحو في المرحلة الجامعية، ندوة النحو والصرف، دمشق، 27-30/8/1994م، الكتاب الثاني.
- 38- عضيمة، محمد عبد الخالق: النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السادس، 1396هـ - 1976م.
- 39- القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1982م. وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، 1399هـ - 1979م.
- 40- القوزي، عوض بن محمد: تبسيط استخدام اللغة العربية، الضعف اللغوي والإصلاح، علوم اللغة: دراسات علمية محكمة (كتاب دوري)، المجلد الثاني، العدد الأول 1999م، الناشر: دار غريب، القاهرة.
- 41- الكردي، محمد: ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، الجزء الثاني، 1371هـ - 1951م.
- 42- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 43- مبروك، عبد الوارث: في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1985م.

- 44- المجمع العلمي العراقي: مجلة المجمع، المجلد السابع والعشرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1396هـ - 1976م.
- 45- مجمع فؤاد الأول: مجلة اللغة العربية، الجزء الخامس، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1948م .
- 46- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما 1934 - 1984م، إخراج ومراجعة محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ - 1986م.
- 47- المخزومي، مهدي: في النحو العربي .. نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ - 1986م.
- 48- مذكور، إبراهيم: بحوث وباحثون، الكتاب الثاني - باحثون - منشورات مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1414هـ - 1993م.
- 49- مصطفى، إبراهيم:
- إحياء النحو، القاهرة، الطبعة الأولى، 1937م، الطبعة الثانية 1413هـ - 1992م.
- العدد، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1962م.
- مذاهب في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع، القاهرة، المطبعة الأميرية 1957م.
- 50- ناصف، علي النجدي: من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، 1376هـ - 1957م.
- 51- النجار، محمد علي :
- اقتراح تيسير العدد، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1962م.
- جنس العدد، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1962م.

- العدد في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر،
القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1962م.
- 52- النواجي، أشرف ماهر: مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب،
القاهرة، 2001م.
